THE LIBRARIES

COLUMBIA UNIVERSITY

INTERNATIONAL

AFFAIRS

LIBRARY

UAR_7023. Thurayyā,

دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر

يوسف وهبة ثريا

بيان
إشتراكي عربي

- **تنظيم عملي**
  - لتحقيق الاشتراكية وضمان العدالة الاجتماعية على مستوى مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية ومستوى المشاكل العالمية
  - لممارسة الحرية في أهم القطاعات ذات العلاقة باستقرار الحياة الاجتماعية
- **توضيح الحقوق الاساسية للطبقة العاملة والموظفين**

دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر بسورية

يوسف وهبة ثريا

بيان

إشتراكي عربي

لجميع الفئات العاملة في القطاعين الخاص والعام على ضوء اهدافنا الكبرى في الوحدة والحرية والاشتراكية

في هذا البيان

- **التنظيم العملي**
  - لتحقيق الاشتراكية وضمان العدالة الاجتماعية على مستوى مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية ومستوى المشاكل العالمية
  - لممارسة الحرية في اهم القطاعات ذات العلاقة باستقرار الحياة الاجتماعية
- **توضيح الحقوق الاساسية للطبقة العاملة والموظفين**

Int'l. Aff.
DS
38
.T5

FEB 15 1972 PL 480

العروبة

أسمى من كل نصر

وأمجد من كل شرف

مقـــدمة

كان بودي ان اخرج هذا البيان في مؤلف واسع بأمل الظرف المناسب لطبعه ، ولكن الاحداث السياسية ، أجبرتني على إخراجه موجزاً واضحاً قدر الامكان ، فكانت تحقيقاً سريعاً للأمل بالظرف المناسب الذي كنت افكر به ، وقد شعرت في قرارة نفسي بالحاح شـــديد لاخراجه في اقصر مدة ، واشتـد هذا الالحاح بتحقق الظرف باندلاع ثوراتنـا الاجتماعيـــة الكبرى ضمن الاهداف العـامة الثلاثة المنـادية بالوحدة والحرية والاشتراكية فلم ، اعـد اتمكن من الانتظار فعمدت الى اخراجـه بهذا البيان الموجز .

لذا فـاني استميح المواطن العربي عـذراً إذ أضـع هذا البيان بين يديه وبهـذا الشكل الموجز لأبين فيـه الخطوط الاساسـية التي تدعم وحـدة العرب وحرياتهم واشتراكيتهم ، ولاحاجة للاشارة الى اهمية هذه الاهداف الثلاثة التي ظهرت

في ثوراتنا العربية والتي تعتبر اركاناً أساسية للسعي من اجل بناء المجتمع العربي الحديث ، ولتحقيق الرسالة العربية احياء للحضارة العربية ، ومداً واستموراراً لها ضمن الوجود الانساني .

واني ابدأ الكلام عن كل من هذه الاهداف فيما يلي :

الوحدة

اعتقد واعتقادي مكين عميق بأن لا ضرورة للاسهاب في سرد الأسباب التي تدعونا الى تحقيق الوحدة ، فنحن أمة واحدة في الواقع وما تفرقنا الا خطوط وهمية وضعتها المطامع الاستعمارية اقتساماً واستغلالاً لامكانياتنا المادية والمعنوية ، سواء عن طريق الاستعمار المباشر أو التحكم غير المباشر ، بينما لا فرق بين عربي وآخر ، فالعربي في أقصى مغربه يمكنه أن يعيش مع العربي في أقصى مشرقه وكأنهما شقيقان فالشعور واحد لامتداده في تطور تاريخي واجتماعي واحد ، وبالتالي فانه يتضح للفكر دونما حاجة للتحليل ، أن الآمال يجب أن تكون واحدة والمصالح تدور وتشتبك في دائرة واحدة ، حتى اذا ما تعارضت تعارضاً يؤثر سلبياً في الوحدة العامة رضخت وانصاعت من أجل وحدة الكيان وفي سبيله ، كل ذلك وغيره مما لا مجال لسرده ، يجعلنا نشعر بايمان روحي عميق

ان نضالنا في العالم من أجـــل البقاء والرسالة كوجود انساني لكياننا العربي اقول يجعلنا نشعر ، أن كل معركة تمس بقـاء هـذا الكيان انما يوجب علينا أن نخوضها بشعور وفكرة (مجابهة معركة مصير واحد) فضرورة الوحدة واضحة ، ولا مجال في هذا البيان للتحليل والسرد فيها . وانما أبين بايجاز اننا اصبحنا في ضرورة ماسة لتنظيم جديد في كياننا العربي من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية ، وهو تنظيم يفرضه واقعنا الحالي امام الواقع العالمي الحديث ، تنظيم يجمع في أسسه عناصـــر القوة والتطور للامـكانيات العربيـة من حيث النظرة التاريخية الحضارية ، مع مراعاة ما لهذا التنظيم المطلوب من علاقـة وثيقة بالنواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ، وما لهـذه النواحي بالتالي من علاقـة بمؤسسات وقطاعات تغذي الحيـاة الاجتماعية عامة . ونظراً لأهمية ظروفنا الحاضـرة فاني أرى أن أركز اهتمامي في الأكثر على الناحية الاقتصادية ذات الاثار الاجتماعية وخاصـــة المشكلات الاقتصادية الأساسية المتعلقة بالاستقرار الاجتماعي ، هـــذا الاستقرار الذي هو شرط أساسي وأولي للنضال من أجل الوحدة ، لذا فاني ابدأ الكلام عن الهـدف

الثاني وهو الحرية من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية لأهمية هذه الوجهة كما بينت ، تاركاً وجهات النظر الأخرى لوقت آخر مكرراً اضطراري للايجاز في كل ذلك للسبب الذي كنت اوردته آنفاً ، آملاً أن أجد فرصة مناسبة لشرح هذا البيان بما يمكن من تفصيل .

الحـــرية

الحرية حق أساسي لكل كائن حي ، أقول لكل كائن حي تبياناً لعلاقاتها الوثيقة بالطبيعة ، ولكن هذا الحق ليس مطلقاً فهو وان كان في غير الانسان غير مقيد على أساس عقلاني فانه في الانسان الذي تطور ، في الانسان الذي آمن أن البشرية يمكن ان تسير من مستوى معين الى مستوى أفضل وأكمل ، انما هو حق اساسي ولكنه مقيد ، ان الحرية في حياة الانسان حق مقيد ، وأقول عن هذا الحق انه مقيد بالنسبة للانسان مستمداً المبررات من اعتبارات طبيعية على الأقل وانسانية إلهية على الأكثر .

فالحرية مصدر للكنوز الانسانية ، الحرية طريق للاشعاعات التي يمكن أن تصدر من الأفراد لتنضم الى بعضها في نور جامع ساطع ، ينير طريق المجتمع الذي يصبح بدوره طريقاً أوضح للفرد الذي قدم شعاعه الشخصي الضئيل ، وبحيث يصبح النور المذكور عوناً أكبر لكل من الفرد والمجتمع .

الحرية ضرورة ، وخنق الحرية جريمة ، ولكن افلاتها دون قيد أو تنظيم فوضى ودمار ، لأن اعطاء الحق بالحرية المطلقة قد يؤدي الى اعطاء اناس سلاحاً رهيباً يمكنها ان تحقق مقاصد لا تقل عن مقاصد القتلة والسفاكين الذين يهدفون من جرائمهم مكاسب وحشية منحطة ، وأن الأمثلة الاجتماعية على ذلك كثيرة ورهيبة ، وخاصة ، في المجالات الاقتصادية ، فكم من استغلال بشع لأوضاع سيئة للعمال - سواء في الصناعة أو الزراعة أو ما يدور في مجال الزراعة من مجالات أخرى فرعية ، أو في التجارة وما يتفرع عن هذه ايضاً من مجالات فرعية ، فكم من استغلال وتسلط يؤديان الى فواجع اجتماعية رهيبة لا يمكن ان تؤدي اليها جرائم القتل العادية بأفتك الأسلحة الاجرامية المعروفة . .

فالحرية ضرورة وهذه الضرورة مستمدة من أصول طبيعية واجتماعية وانسانية .

فهي بايجاز ضرورة حيوية ذات صفة فيزيولوجية لا مجال للتغاضي عنها ، وضرورة اجتماعية لأن الفرد ثروة لأخيه الفرد ، الفرد الذي هو واسطة التعبير عن حاجة ، اية حاجة سواء أكانت الحاجة مادية أو معنوية هذا ، التعبير الذي يمكن تصفيته عن طريق الوعي الذي يتكون في قوام اجتماعي متشكلاً بصورة تطورية ويصبح وعياً اجتماعياً أكثر تقدمية فيبدو ثروة اجتماعية وبمعنى آخر ذخيرة ، ذخيرة للفرد والمجتمع معاً ، واعني بالفرد هنا اي فرد في أي زمن واعني بالمجتمع المجتمع الواحد .

ثم ان الحرية ضرورة انسانية ، لأنه لا يمكن التنكر للانسان ، لا يمكن التنكر للبشرية المتوزعة في دول وقوميات يمكن أن تنتظم بدورها في اشراق اكبر ، كامكانيات اجتماعية في فيض نوراني اشمل يضيء طريق الانسانية في سيرها الطويل الذي يمكن ان يكون سيراً متسامياً متكاملاً ، هذا السير الذي تفرضه علينا الصفة العقلانية والصفة الروحية للكائن الانسان .

ولكن كيف يمكن تعيين اسس وقواعد ممارسة حق

الحرية بالشكل المبين انفاً ؟ لا شك أن الكلام عن الحرية بشمولها الواسع أمر يطول شرحه ، ولا مجال هنا للكلام في ذلك ، وانما نتحدث هنا عن قواعد واسس ممارسة الحرية والتي هي ذات العلاقة الوثيقة بالحياة الاقتصادية ذات الآثار الاجتماعية ، والتي سنتكلم عنها في هذا البيان مع سرد ما يلزم منها بصدد الكلام عن الاشتراكية ، هذا المفهوم الذي يقوم في مختلف اشكاله ومبادئه على قواعد وأسس تهدف الى غايات اقتصادية اجتماعية . وكلامنا عن الاشتراكية سيكون من وجهة نظر معينة تمليها علينا المشاكل الاقتصادية الاجتماعية لأقطارنا العربية الهادفة للحياة في مجتمع واحد وفي دولة واحدة ، كما يمليها علينا الواقع العالمي للمشاكل الاقتصادية الاجتماعية والتي تتسابق الدول في معالجتها تحقيقاً لاستقرارها اجتماعياً وبالتالي تحقيقاً لقوتها والوصول لأهدافها المختلفة ، ونحن بدورنا لا يمكننا نكران هذا الواقع العالمي لأن لنا رسالة ولأن لنا حق الحياة في عزة ورفاهية .

الاشتراكية

ان طغياناً رهيباً من طبقة رأسمالية ذات روح احتكارية كبيرة تعانيه البشرية الآن ، وقد نشأ هذا الطغيان وتولد عن طريق الحرية المطلقة ، مما أدى الى افتقار كبير للعدالة الاجتماعية التي اصبحت ترزح تحتها طبقات أخرى مستضعفه ، وازداد الوضع الاستضعافي بكل طبقة جيلا وراء جيل ، وكان كل ضعف سابق يساعد على حدوث الضعف اللاحق بدرجة أكثر شدة ، مقارناً هذا الضعف المتزايد ، قوى متزايدة للطبقات الرأسمالية الاحتكارية الأقوى فالأقوي ، والتي كانت تتزايد قواها وتتكتل ، قوى وراء قوى ، وذلك جيلًا وراء جيل ايضاً ، وكان كل تكتل قوي سابق يسهل تشكيل التكتل الاقوى اللاحق ، وبدرجة أقوى ، أشبه مايكون هذا التزايد في الضعف والقوة بالنسبة لهذه الطبقات الى التزايد على أساس التسلسل الهندمي ، وذلك بسبب سيطرة الطبقات القوية وخاصة

الرأسمالية المحتكرة على التنظيم الذي كان يصبح مرتكزات وقواعد جيلية موروثة لنفس الطبقات في الازمنة اللاحقة لها ، وبحيث اصبح التباين بين الطبقات مع الزمن وخاصة في القرون الحديثة واضحاً ، فكان لهذا التباين نتائج اجتماعية مفجعة اصبحت تقتضي بدورها اهتماماً كبيراً .

ولقد أدى هذا التباين الى تناقضات اجتماعية ظاهرة ، منافية لأبسط مبادىء العدالة الطبيعية وذلك بشكل جلي ، بحيث نجد ابسطها في شخصين قد يملك احدهما امكانيات فكرية ومعنوية افضل من شخص آخر بكثير ، بينما يعيش الاول في اوضاع اجتماعية قاسية لايتمكن بشكل من الاشكال التخلص منها ، بسبب طوق من النظم والقوانين والاعراف التي تشكلت عبر القرون وقويت الى مستوى كبير ، والتي صنعتها الطبقات الرأسمالية الاحتكارية الاقوى فالاقوى ، والتي سلف بيانها وذلك جيلا وراء جيل ، حماية لنفسها واستغلالا لغيرها ، فكان تتاليها عبر الازمان هي سبب من اسباب قوتها ، كل ذلك يعود في اصله الى الحرية المطلقة التي أستغلها الانسان الاناني الاحتكاري ، حتى أدت الى النتائج الرهيبة المفجعة التي تعيش تحت وطأتها الآن طبقات معذبة معروفة متميزة .

ان معالجة الطغيان السالف الذكر ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، أصبحا من أهم مشاكل الانسان الحديث ، فظهرت آراء ومبادىء كثيرة لتحقيق هاتين الغايتين : كانت أبرزها ما يتعلق بالمفاهيم التي سميت بالاشتراكية والتي جمعت أشكالاً شتى كان اكثرها تطرفاً الشيوعية وابسطها نظم تحتوي بعض القواعد التي تكفل أشكالاً بسيطة من العدالة الاجتماعية تضمنتها حتى قوانين الدول التي تسود فيها مبادىء الحرية المطلقة ، اما الشيوعية فقد جعلت من الانسان الذي كان يقاسي مآسي الطغيان الاحتكاري الرأسمالي الكبير في ظل الحرية المطلقة ، جعلت منه عبداً يعيش في نظام مقيد بشكل دقيق رهيب ، جعلت منه مادة بحتة تقريباً ، وربطت كل تكوينه المادي وبالتالي المعنوي بخيوط فولاذية مشدودة بالدولة ، فقننت له مأكله ومشربه ومسكنه ، وبالتالي أفكاره ومشاعره وأحلامه ، وجمعت كل طاقات الأفراد وجهودهم في أشخاص معدودين باسم حقوق جماعية ، وباسم ملكية مشاعة ، بينما هي في الحقيقة طمست وبددت باسم هذه الشعارات والمفاهيم وجود الانسان ككائن متميز ذو قيم روحية سامية لا محدودة ، ومن جهة أخرى فان هذه الملكية بكافة أشكالها ، انما انتقل أمر

التحكم بآثارها الانتاجية والمادية الى المتنفذين من أفراد الحزب الشيوعي ، يسيطر الأقوى فالاقوى منهم ضمن الحزب على الاكبر فالاكبر من جهود المجتمع وكنوزه ، وفي أوضاع مادية عالية ، ما عاش وما حلم حكام بها في أقسى مامر على التاريخ من ظلم واستغلال وعبودية ، لذا فان الشيوعية اصبحت تعتبر أعلى مراحل الاحتكار وأبشع بكثير من احتكار أقوى الطبقات الرأسمالية الاحتكارية المتمثلة في أكبر الدول الرأسمالية الاحتكارية في العالم والتاريخ ، واذا ما أورد البعض أمثلة عن ازدهار بعض الدول الشيوعية ، فالجواب ان هذا الازدهار ليس الا ازدهاراً ظاهرياً ، يبدو في بناء عام اهملت فيه القوة الاساسية لحفظه ، وهي الروح الانسانية التي لا يمكن أن تكون الا في الافراد كجزء من جماعة ، ثم ان هذا الازدهار يستند في أصله على استغلال وانتهازية لحالات قاسية من الحرمان المرير ، وهي الحالات المتولدة بالأنظمة الاقطاعية والرأسمالية الاحتكارية الشديدة التمركز وبمعنى آخر ، ان هذا الازدهار هو قوة جماعية موقتة ، هو حصيلة فائض انتاج وفائض طاقات الافراد العاملين في النظام الشيوعي - واعني هنا روسيا والصين الشيوعيتين ، وخاصة

الاولى ، لمضاهاتها في مدة وجيزة اقوى الدول الاقتصادية ذات النظم الرأسمالية ـ ذاك الانتاج وتلك الطاقات الفائضة التي هي حق صريح لصاحبها والذي سيأتي زمن عليه يشعر فيه بدافع شديد الى ان ينقطع عن بذل انتاجه وطاقاته المذكورة ، سيأتي زمن يعي فيه الشيوعي انه لايعيش كانسان طبيعي ، وسيعرف انه محطم تحطيما رهيباً ، وان مقوماته الروحيه مفصولة عنه ، لسوف يحس الفرد بالنظام الشيوعي في وقت ما أن هذا البناء العام الذي يتمثل فيه الازدهار الظاهري الساطع لدولته الشيوعية ، ان هذا البناء يمكن ان يعتبر دون مبالغة مقبرة الفرد الشيوعي التي يشيدها بجهده ، مقبرة يدفن فيها طاقاته وكنوزه الانسانية ، بل يدفن فيها وجوده كانسان زاخر بالقيم المختلفة من مادية وروحية .

والحقيقة الغالبة ان هذا الازدهار الظاهري ما هو الا (فورة بشرية عصورية ، ولكنها موقتة لمدة ذات حد اقصى) أي حالة نفسية شعورية جماعية ، عصورية في تكوينها ، وأن لهذه الحالة نهاية .

ان لحالات الجوع والحرمان المتناهين في المرارة المتكدسين

بدورهما خلال قرون في خضم حياة اجتماعيـــة فوضوية تضم ملايين عديدة من البشر ، وفي ظل انظمة احتكارية متمركزة رهيبة متسلطة على موارد الحياة والثروات ، بأنانية ، بحيوانية لاتفترق كثيراً عن حيـاة تنظمها شريعة الغاب ، ان لهـــذه الحالات ، حالات الجوع والحرمان آثارها العميقة الجذور في في التكوين الشعوري العصوري الآنف الذكر ، وبمعنى آخر، لها آثارها العميقة في حدوث هذه الفورة البشرية العصورية البادية في ازدهار ساطع وبناء عام هـائل . **لذا لابد بالمقـابل** مرور زمن كاف تسترد فيه الجماهير وعيها ، وتدرك حياتها الانسانية التي ضاعت عنها بهذه الفورة ، فورة الجـائعين والمحرومين . . . الفورة التي كان للاستغلال والانتهازية فيها غايات وطرق جديدة كل الجدة ، لايمكن أن تدركها بسهولة هذه الجماهير الثائرة ، الفائرة . . . الجائعة .

لهذا لابد بالمقابل مرور زمن عصوري كاف لتكوين الوعي الجماهيري ، او بالاحرى ، زمن كاف لاستعادة الوعي الجمـــاهيري الذي يحس به الفرد ، ضمن هـــذا الوضع الجماهيري أيه فاجعة رهيبة ينقاد اليها هو .. ومجتمعه ؟ .

لذا فان الخاضعين للأنظمة الشيوعية ، سيعرفون اذ ستهمد هذه الفورة بعد زمن عصوري كاف لاستعادة وعيهم المذكور ، سيغرفون أي ثمن باهظ دفعوه من قيمهم الانسانية الاساسية لهذا الازدهار الظاهري الخادع ، وعليهم يتوقف في تلك المرحلة بالذات ، تحولهم عن النهاية المفجعة التي تنتظرهم إن لم يعملوا للخلاص من نظامهم الاستعبادي ، المادي ، الذي يحطم الانسان تحطيما رهيباً ، فيفصل عنه كيانه الروحي الذي تتوقف عليه ميزته ككائن حي خلاق ، يمكنه ان يصنع سعادته بيديه ، في ظل نظام غير جائر يعيد الحقوق الى نصابها .

ويجدر بنا ان نذكر هنا ان حصر الملكية بالدولة حصراً مطلقاً ، وخاصة ملكية المشاريع الاقتصادية ذات الاهداف الكسبية او الاستهلاكية ، فيه اضعاف للحيوية البشرية وقتل للروح الانسانية ، بينما الحيوية والروح الانسانيتان ، عنصران أساسيان لكل حركة وتطور انسانيين ، ان ملكية الدولة لمشروع من مثل هذه المشاريع سيجعل العاملين فيه ، وخاصة اليد العاملة ، سيجعلها تحت سطوة الدولة كسلطة عامة ، وسوف تكون هذه السلطة الخصم والحكم ، والدولة كسلطة ليست

معصومة عن الخطأ ، وبالتالي فان العمال قد يضطرون لمحاسبتها ومخاصمتها ، وليس هناك خصم أقوى من الدولة مهما كان مخاصمها يتمتع بحصانات قانونية وبامتيازات ، سواء أكان المخاصم فرداً متسلحاً بوعي قانوني او نقابة كبيرة ذات امتيازات هائلة . وقد يقول قائل ان مبدأ فصل السلطات ضمانة للوقوف أمام طغيان السلطات والسلطة العامة على كل حق ، والجواب ان السلطة الفعلية في الدولة يمكنها ان تفعل كل شيء اذا أرادت ... ولا تكفي المؤهلات الخلقية والنفسية للقضاة كآخر ضمان للدفاع عن حرمة القضاء وامتيازات القضاة وحصاناتهم ، عن طريق مبدأ فصل السلطات ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فانها لاتكفي بالتالي للدفاع عن حقوق الافراد والجماعات كعناصر اجتماعية بحته ، لأن مبدأ فصل السلطات سيكون نظرياً مادامت القوة الحقيقية ليست تجسيداً لقوة الشعب إذ سيبقى القضاة يشعرون انهم بحاجة للاطمئنان بأنهم يعملون للعدالة المطلقة المتحررة من كل سطوة ، العدالة الصافية التي لايعكر صفاءها اي ظل ، وبأن هذه العدالة ليست في حماية شخص او فئة يمكن ان تكون ذات مصلحة جزئية ، ولن يعمل القضاة باطمئنان تام من أجل

هذه العدالة المطلقة المتحررة إلا اذا كانوا واثقين تمام الوثوق ، انها في حماية القوة الكبرى في مجتمعهم على الاقل ، القوة التي هي للكل وليست لفئة ، قوة الشعب التي يمكن تجسيدها في السلطة بمفهومها العام ، لان هذه القوة اذا خرجت عن تجسيدها الشعبي العام ، وانحصرت في جهة وشكل ديكتاتوريين ، فان الاطمئنان الاجتماعي فردياً وجماعياً لن يكون مستقراً في الشعور ، ولسوف يبقى شبح الطغيان ، طغيان الدولة وبالتالي إمكانياتها لسد منافذ الحق والحرية ماثلا امام جميع العيون دون استثناء ، وفي هذا اكبر خطر اجتماعي اولا وانساني ثانياً ، وهنا نرى ان وضعاً كهذا في وطننا العربي ، انما هو خطر رهيب على الرسالة العربية الانسانية . ثم ان هنالك نظرة محدودة طاغية تصيب الجماهير واغلب الافراد وخاصة ابان الاصلاحات الثورية ، فتؤدي هذه النظرة الى نتائج ضارة ، وهذه النظرة هي ان اكثرية الجماهير والافراد لاتفصل المصلحين كاشخاص زائلين عن ملاكاتهم - بالتعبير الاداري ان صح هذا التعبير - كاشخاص رسميين خالدين ، فاذا كان المصلحون الذين يجعلون ملكية الدولة للمشاريع شرعية ، ثم يشرفون عليها ويعملون من اجلها في

اخلاص وحماس متناهيين ، فان دوام ذلك ليس مضموناً بعد زوالهم وفي العصور اللاحقة لزمنهم . كل ذلك يستوجب منع الدولة من امتلاكها للمشاريع إلا في حدود ضيقة جداً ، وبعد حماية المشروع بضمانات قوية جداً تمنع وقوع المحاذير الآنفة الذكر ، وما دام حديثنا في صدد ملكية الدولة للمشاريع ، فان تلافي الظاهرة السلبية المعروفة ، وهو احجام الافراد عن القيام بمشاريع كثيرة وضرورية للمجتمع ممكن ، وذلك باقامة الدولة للمشروع ، ثم نقل ملكيته للعمال العاملين فيه باقصى سرعة ، على أن تأخذ تكاليفه اقساطاً زهيدة ما امكن . وذلك لان الدولة في الاصل ليست روحاً انسانية ، بل كيانا اعتباريا ، فيجب ان لاتكون مالكة بل راعية للحقوق عن طريق السلطات ، ولان طبيعتها كما بينا اعتبارية ، لاحقيقية ، وهذه الطبيعة لاتستقيم مع الملكية المنتجة التي تتطلب روحاً وحيوية انسانيتين واعيتين ، واننا كدولة بادئة متحررة عاش شعبها في المشاكل التي تحدثت كما مر بايجاز عنها ، وعانينا كافراد في مجتمع من آلام ومتاعب بصددها ، فتعرضنا الى اخطار انتصار الرأسمالية الطاغية واخطار تسلط الشيوعية ، الى ان

انبثقت الأهداف الثلاثة الكبرى ؛ الوحدة والحرية والاشتراكية في ثوراتنا ، فارتسمت بذلك طريق نضاليه عقائدية واسعة من أجل بناء مجتمعنا الاشتراكي الحر ، العامل من أجل الوحدة ، لذا ، فاننا كدولة بادئة متحررة عاشت في الاوضاع المذكورة آنفاً ، فقد اصبح لزاما على كل فرد منا ان يساهم في تكوين اسسها الاجتماعية والاقتصادية خاصة ، داعما ثوراتها الاجتماعية ، مظهراً كل مافي فكره وشعوره من تجاوبات مع احداث بلاده ، واني كمواطن عربي اقدم ماكنت استمددته من آراء وافكار من واقع مجتمعنا وبيئتنا ، على ضوء التطورات العالمية المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتي تعتبر من المشاكل الأساسية في كل حياة اجتماعية ، مساهماً بذلك مع المساهمين في الاهتمام بمعضلاتنا ومآسينا ، مبيناً ان هذه الأفكار والاراء التي اقدمها رغم ايماني بها ، تحتمل الخطأ ، لذا فأني أعرضها معلناً سلفاً تقبلي بكل رحابة صدر نقدها ، نقداً منطقياً بناءاً لاسفسطائياً سلبياً .

اغتصاب حقوق العامل
واضفاء الصفة الشرعية على ذلك :

يكتسب الإنسان قيمته من دوره الفعال في مجتمعه ، من

دوره العامل على بقاء المجتمع ، وبالتالي من دوره العامل على تطويره ، فاستناداً إلى هذا المبدأ ، يمكننا أن نقول أن الانسان الافضل تاريخياً ، هو الانسان الذي كان جمع الوعي الانساني البادىء في أول مراحل الحياة البشرية مضافاً إلى هذا الوعي الانتاج العامل البنّاء ، وهذا لا ينطبق الا على الفلاح العامل .

فالزراعة في مراحلها الاولى وما تفرع عنها أو تعلق بها من أعمال ، كانت المركز الأول للانسان الحاضر الذي تطور عبر القرون والازمان ، لأن المنطق يجعلنا نفترض أن المجتمعات بنظرتنا اليها رجوعاً الى الوراء عبر القرون ، انما كانت أصغر فأصغر ، وهذه كقاعدة عامة بصرف النظر عن الاستثناءات القليلة المحتملة ، وهذا يجعلنا أن نعود الى أصغر خلية ممكن افتراضها ، الأسرة فالفرد ، فهذا الذي زرع حبة القمح أو أية غرسة تفي بالكاد للبقاء ، أو هذا الذي اصطاد حيوانا – هذا الحيوان الذي ما كان يمكن بوجه من الوجوه أن يكون أفضل من الانسان – هذا الانسان الذي فعل ذلك بما رافق حياته هذه من نضال وشقاء ، فاقتات ليعيش ، انما ثبّت

بذلك وجوده وكيانه ، وهو الذي سرى فيه كانسان ، الوعيَ البادىء في عمره ضمن الوجود الانساني ، هذا الانسان هو البذرة الأولى للانسان الحاضر ، ولا يمكن بوجه من الوجوه نكران أهميته ، فكل من في الأرض مدين له ، وباختصار لكثير من التحليل والمناقشة أن صاحب الأرض الامر – في عصرنا الحالي – من قصره في المدينة مدين له ... وبأي دين ثقيل مدين له ؟ وبكلمة جامعة رب العمل الذي لايعيش الان بعرق جبينه وكد يمينه ، وعبارة يمينه واضحة وأعني أنه لا يعيش بيده العاملة ، بل بيد غيره ، يعيش باليد الكريمة المباركة ، اليد العاملة التي تستغلها الأكثرية الساحقة من أرباب العمل استغلالا ظالماً قاسياً ،أقول رب العمل كم هو مدين لهذا الانسان ... كم وكم ؟ ففي هذه المرحلة من حياة الانسان ، الانسان العامل الفلاح الذي تطور شيئاً فشيئاً ، كان الاطمئنان ، الاطمئنان الذي تتركز فيه رضا الانسان من حياته ومن مستقبل حياته كان موجوداً لحد ما في شعور هذا الانسان وأعني العامل الزراعي ، وذلك في المرحلة التي تحدثنا عنها ، ولا اغالي اذا قلت انه كان اطمئناناً أفضل

بكثير من الذي يحسه الانسان الحاضر ... عاملاً زراعياً كان أو أي انسان آخر . ولكن ما الذي زعزع هذا الاطمئنان ، وبل ما الذي جعله يبدو ضئيلا الى درجة مخيفة في العصر الحاضر .

ان الرد على هذا التساؤل يتطلب حديثاً طويلاً ، ولكن يمكن الجواب عليه من النواحي الجوهرية بايجاز :

ان تكون الحياة الاجتماعية ، وبالتالي توسعها ، وتعـــدد وازدياد الطلب على الحاجات الضرورية للحياة ، هـــذا الازدياد المقارن لذاك التوسع ، يضاف الى ذلك الآثار السلبية على الحياة المعيشية التي كانت تحدثها العوامل والاحـداث الطبيعية المختلفة من قحط وجفاف وزلازل وطوفانات الى آخر ماهنـالك من اشباه هذه العوامل والاحداث التي كان يقف الانسان فرداً وجماعات عاجزاً أمامها ، وهو يحس بنفس الوقت بضعفه الشديد تجاهها ، كل ذلك كانت اسباباً اساسية فيما اصـــاب الطمأنينة المذكورة من تزعزع واضمحلال ، فهـــذه الاسباب الاساسية بصورة خاصة ، كانت تجعل الانسان يخشى من فقـدان الحاجات التي تؤمن الحياة ، وكانت هذه الخشية تقوى وتمتـد جذورها

في أعماق شعور الفرد في مرحلة الصيد والزراعة البدائين ، كما كانت هذه الخشية تسيطر على شعوره مع الزمن ، فتؤثر في سلوكه وعلاقاته الاجتماعية تأثيراً شديداً مع تكاثره ، سواء عن طريق التناسل او التكوين الاجتماعي الحاصل بالتصادف الذي كان يؤدي الى الضم وسيطرة الاقوى على الاضعف ، بحيث كان يطغي على الانسان بذلك طابع الفردية الذي كان يصبح بدوره مع الزمن أشبه بطبيعة في قوة طغيانها عليه ، وهكذا فان الخشية من فقدان الحاجة ، الخشية من فقدان مصادر الغذاء ومراتع الغريزة كانت تتضخم بمثل هذه الاوضاع والحالات ، بحيث كان يسخّر الانسان من أجل القضاء عليها كل امكانياته المادية والمعنوية ، فالفكر والشعور والقوة المادية الجسدية وغير الجسدية ، كانت تصبح في خدمة الانانية ، الانانية التي كان يبرزها ويغذيها وينميها الخوف من فقدان الضروريات الاساسية للحياة ، الخوف من فقدان الحاجات ومراتع الغريزة بالحالات الآنفة الذكر ، وهكذا كان الاستيلاء او الحصول على مصادر الحياة وهي الارض في الدرجة الاولى وأدوات الصيد من أهم غايات الانسان ، فكلما زادت سعة الارض المسيطر عليها ، كلما

كان الخوف من فقدان الحاجة أقل ، وعليه فمما لاشك فيه ان في هذه المرحلة التي نحن بصددها كان كثير من الافراد وبل يمكننا ان نقول دون مبالغة بأن كل فرد بلا استثناء ، كان يسعى ويهدف الى السيطرة بقدر مايتمكن على أراضي للزراعة ، ولم تكن للاعتبارات الانسانية والمثل العليا من وجود يذكر فكل مايرضي الانانية ، كل مايخفف من شعور الخوف من فقدان الحاجة هو الاعتبار الافضل ، فالسرقة والقتل والاحتيال والغش وكل مايمكن تصوره من تصرفات غير انسانية بالنسبة لعصرنا الحاضر ، كانت كثيراً ماتبدو بسيطة امام الاستيلاء على شبر من أرض زراعية ، او أداة من أدوات الصيد ، حتى لو كانت الاداة أداة قاطعة بسيطة ، واستناداً الى هذا الواقع ، كان تطور مفهوم الاستئثار بالارض والذي أخذ صبغة شرعية واكتسب اسم الملكية ، هذه الملكية التي تعود جذورها الى ماض يشوبه كثير من الظلم ، وكان التطور في هذا المجال تطوراً خادماً للانانية والفردية باقصى درجة ممكنة ، وذلك عن طريق الاستغلال ، اذ غدا الكثيرون ممن استبدوا بالارض يستغلون الضعفاء الى درجة شنيعة ويخلقون مرتكزات وقواعد اجتماعية وقانونية

لهم كما سلف بيانه ، واصبح العامل الزراعي يعيش على غذاء مقداره ، مايكفي لبقائه حيا كي يعمل لخدمة مالك الارض ، هذا المقدار الذي يكيّفه ويعيّنه المالك ، ومع هذا فقد كان الانسان الضعيف الذي لم ينل قطعة ارض يفتش بوعيه اللاشعوري والشعوري عن منافذ للخلاص ، وعليه فالقاعدة المعروفة الحاجة ام الاختراع كانت صحيحة ومستمدة من واقع الحياة البشرية المتطورة ، وهكذا فان الفئات المحرومة من الاراضي الزراعية التي كانت هي مصدر اطمئنان اساسي في الحياة ، هذه الفئات لعبت دوراً هاماً في خلق التجارة والصناعة عن طريق الكشف والاختراع ، وهكذا وجدت التجارة ووجدت الآلة بابسط اشكالها ، فاصبح بذلك مجالان جديدان للحياة او لتأمين الحاجة ، وظهر بذلك مصدران جديدان اخذا مكانهما بجانب الارض واهميتها كعنصر من اسباب البقاء والقوة في الحياة ، ونفس الدوافع والاسباب والوسائل التي اتبعت في الاستيلاء على الارض اتبعت بدورها في احتكار التجارة والسيطرة على الآلة كأداة انتاج والتي دورها كدور الارض التي هي اداة انتاج ايضاً ، وهكذا فقد كان في كل آلة ناجحة اقتصاديا مصدر جديد

للحياة ، هذا المصدر الذي كان يغري كل قادر على محاولة الحصول عليها بنفس الدوافع السابقة التي تحدثنا عنها في امتلاك اداة الانتاج السابقة واعني الارض بالدرجة الاولى . وايضاً اتبعت للحصول والسيطرة على الالة كل مايمكن تصوره من تصرفات غير انسانية بالنسبة لعصرنا الحاضر من سرقة وغش واحتيال وقتل و .... وكان اعقد اشكال السيطرة عليها خلق (الصفة الشرعية) وهي تتركز في القوانين والتشريعات الحامية للملكية حماية مطلقة دون اي التفات للقيم الانسانية التي تستمد اصولها من مبادىء الحقوق الطبيعية ، ومن المبادىء التي تعتبر من بديهيات العدالة ، ونفس الاساليب والدوافع تبعت في احتكار التجارة، فقد كان الانسان المحتاج يواصل دأبه وكفاحه للحصول على مصادر الحياة التي تعينه على البقاء والحياة . فكانت التجارة التي بدأت بالمبادلة توسعت وتطورت واصبحت مصدراً جديداً للحياة كما بينا ، فاتجه اليها كل قادر على السيطرة في اي قطاع من قطاعاتها ، وفي كل هذا التصارع من أجل الحصول على مصادر الحياة سواء أكان المصدر الزراعة او التجارة او الصناعة ، كان الانتصار من نصيب الاقوى ، فمالك الارض والمسيطر على عدد كبير

من العمال الزراعيين وهو المتمركز بحصون وقواعد اجتماعية واقتصادية ، كان يملك امكانيات افضل من الذي لايملك ارضاً ولا يسيطر على عمال زراعين ، اي من الذين كان ضعفهم يزداد زمناً وراء زمن بالنسبة لما يملكونه من وسائل الحياة والبقاء والدفاع ، وبالنسبة للقواعد والمرتكزات الاجتماعية والاقتصاديه التي كانوا يستندون اليها والتي كانت تزداد ضعفاً ، وبايجاز ، فقد كانت الشريعة هي شريعة غاب حتى ولو كانت الشريعة منتظمة في قواعد وتشاريع ، لان كل شيء هو من صنع المسيطرين على مصادر الحياة او باشرافهم أي من الأقطاعيين فالرأسماليين المحتكرين بالمسمى النهائي العام .

هنا نرى لزاماً علينا أن نورد خاطراً ان صح التعبير ، هل الرأسمالية عنصر سلبي في الحياة الاجتماعية ؟ وما هي قيمتها الانسانية في عصرنا الحاضر ؟ وهـــل تستحق الافناء ما دام تطورها كان على النحو السالف الذكر ؟ والجواب أن للرأسمالية وجوهاً سلبية شنيعة ، ولكن لا يمكن أن ننكر دور الرأسماليين والرأسمالية من حيث النظرة التطورية للمجتمع ، ولا يمكن أن ننكر دورها الكبير في تكوين الحياة الاجتماعية

التي كانت تتشكل عن طريق الاخضاع لسطوة المسيطر على الارض ، وبالتالي خلق عالم الجمال الواسع ، بما يحويه من فنون سواء أكان في الرسم أو النحت أو الموسيقا ... الخ... فالحاجات كانت على درجات فعامل زراعي كان يلهف في نهاية يومه الى رغيف من الخبز وآخر الى أشياء أكثر بالاضافة الى ما سبق ، الى أن نصل الى الاقطاعي الذي كان يقطع المسافات يخدمه عدد غفير من الخدم ، كي يحصل على قطعة فنية أو يحضر حفلة ساهرة غنية بالموسيقى ومصادر معينة من الجمال ... ولكن مع كل ذلك نعود لأصل الحياة ، نعود الى الذي حمل على كتفيه بقاء الانسان والانسانية عبر القرون والازمان ، والذي حمل كل الحضارة التي كان للرأسمالي الاحتكاري دور ما في وجودها ، كما لايمكننا ان ننكر كلياً دور هذه الرأسمالية في الاصل في الانتاج ، ومع هذا فاننا نعود الى القوة الاساسية في الانتاج والحياة الاجتماعية ، نعود الى العامل الفلاح ، الى العامل الصناعي بأبسط اشكال الصناعة الى العامل التجاري الذي كان شكله الاول التاجر الجوال ، الذي حمل على ظهره بضعة حاجات فنقلها عبر القفار ؛ متحملاً برد الشتاء ولهيب الصيف ووعورة

المسالك ومخاطرها ومسافاتها الشاسعة وتحمل عذاب الحياة باكثر وجوهها القاسية بالوضع الاجتماعي الذي يناسب عمل مثل هـذا التاجر الجوال في أوائل مراحل ظهور التجارة بالمبادلة ، حاجات كان يحملها من منطقة ليست بحاجة كثيرة اليها ، الى منطقة اخرى بحاجة اكثر اليها ليأخذ بذلك أجره بدلاً عن اتعـابه وعن المخاطر التي تعرض اليها ، وأكرر مركزاً : نعود بصورة خاصة الى العامل الفلاح الذي كان له الفضل في تفتح الوعي الانساني فتطوره عبر الأزمان ، الى العامل الفلاح الذي لم يكن للاداري او المهندس او الرأسمالي الذي يأمر فقط من قصره ... أي فضل له على تفتح الوعي المذكور ، نعود الى العامل الفلاح الذي حمل على كتفيه كل الحضارة الإنسانية ، فكان له الفضل الأول على خلق عالمي التجارة والصناعة وعلى كل عوالم الاقتصاد ... وبمعنى أعم على كل الحضارة الأنسانية

طريق العدالة الاقتصادية الاجتماعية :

كنا بينا في الصفحات الواردة تحت عنوان (اغتصاب حقوق العامل ...) ان خوفاً شديداً رهيباً من نقص او فقدان الحاجات الضرورية للحياة ومراتع الغريزة تأصل وتعمق وتركز

في شعور كل فرد ، مما ادى الى تكوين قوى نفسية فيه شديدة للغاية وذات آثار سلبية اجتماعية وبل فردية بيئياً وانسانياً ، قوى نفسية متعددة الوجوه والاشكال منها ماهي ظاهرة ومنها ماهي خفية حتى بالنسبة لصاحبها ، وهذه القوى أخذت في جلها مظاهر وأوضاع قانونية وشرعية بالتتالي العصوري كما سلف الشرح في حينه ، انها أخذت مظاهر وأوضاع قانونية وشرعية وهي ليست كذلك بكل وضوح ، وبمعنى آخر هناك أنانية شديدة تكونت في نفس الفرد أنانية متعددة الغايات وخاصة من النواحي الغريزية على الأخص ، والتي تبدو في تكالب عنيف على كل ما يؤدي الى الحصول على هذه الحاجات الغريزية التي استتبعتها حاجات أخرى أولية وكمالية وأعني هنا أنها كمالية بالنسبة لافراد او باحرى لطبقات ، وأولية بل وبمستوى غريزي بالنسبة لأفراد في طبقات اخرى .

وبمعنى أوضح هنالك استغلال قوي لضعيف ، استغلال مستمر ومتماد لاهوادة فيه ولا رحمة ، لأن الرحمة تعني في نفس القوي الذي هو فرد ورث — ان صح التعبير — بالنظرة الطبقية أباً عن جد ، او طبقة عن طبقة ، مشاعر ذات اصول مختلفة

فيزيولوجية ونفسية وفردية واجتماعية . . وأقول تعني بالنسبة الى هذا القوي المستغل (بكسر الغين) التساهل فالتنازل عن كل مايؤدي الى بقائه حياً ، والحياة بالنسبة اليه ، هو الشكل الذي وعاه او النمط الذي ورثه اواصبح في عداده بقرون عديده وانها تعني بالاضافة الى ذلك ، تنازله عن متع ومباهج الحياة الآسرة الطاغية بحلاوتها بالنسبة اليه حسب وعيه الآنف الذكر .

اذن هنالك استغلال للعامل ، للعامل الفلاح وللعامل الصناعي وللعامل التجاري وللموظفين كباراً وصغارا في كافة العصور والعهود الاحتكارية هذا الاستغلال الذي يتخذه المستغل (بكسر الغين) واسطة هامة وبل سلاحا ماضيا ، يقضي به على الخوف الرهيب المتكون في نفسه على النحو السالف بيانه ، الخوف من نقص مراتع الغريزه والحاجات الضرورية للحياة اوفقدانها .

وهنا ينتهي بنا المطاف الى حقيقة واضحه ؛ وهو وجود الظلم الاقتصادي الاجتماعي الكبير باشكال مختلفة وعديدة ، والذي تركز بدوره متأصلًا متعمقاً جيلًا وراء جيل ، ومن هنا ، ومن وجهة النظر هذه وما يتفرع عنها من امور تتعلق بها ، نبدأ

برسم الطرق الاوليه الاساسية ، ونعرض الوسائل الممكنة واللازمة وذات الصبغة الانسانية فرديا واجتماعياً لازالة هـذا الظلم وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية . فعليه واستناداً الى ما سبق ، هنالك دخول – جمع دخل – سواء في مجـالات الزراعة أو الصناعة أو التجارة ، وهذه **الدخول توزع وفق أنظمة رأسمالية احتكارية تستند الى مفاهيم وأصول خاطئة تطورياً ومنطقياً** توزع في لا مبالاة واضحة وضوحاً تاماً منطقياً ، ومؤثرة للغاية بالتالي وجدانياً ، توزع في لامبالاة صريحة بحقوق العمال الزراعيين والصناعيين والتجاريين ولا مبالاة بحقوق غالبية الموظفين عـدا قلة نسبية من كبار الموظفين المذكورين ، يعينهم الرأسماليون الاحتكاريون استناداً الى نصوص استثنائية شرعية في ظاهرها ، وهي في الحقيقة لمصلحتهم وموضوعـة بقوة نفوذهم ، ومـا هي الا ثغرات قانونية مقصودة ، وذلك لحماية أنظمتهم وتحقيق أغراضهم عن طريق هذه القلة النسبية من الموظفين الكبار ، تلك اللامبالاة التي أصبحت جيلاً وراء جيل بمساعـدة التشريعات والقوانين الموضوعة على النحو السالف الذكر ، والتي كانت تتوسع وتتعقد بشكل

تطوري – وهو تطور غير طبيعي بل لصالحهم – أو بشكل مقصود أحياناً ، اصبحت لا شعورية حتى بالنسبة لكثير من هؤلاء العمال المستغلين (بفتح الغين) .

كل ذلك مما يؤكد الظلم الرهيب اللاحق بهذه الفئة من العمال والموظفين عن طريق توزيع الدخول ، وتعيين الأجور والرواتب بصورة منافية منافاة صريحة للعدالة واستناداً الى الأنظمة والقوانين المتوارثة في السيطرة على وضعها والمتمركزة لصالح الرأسماليين الاحتكاريين وعلى النحو المبين في حينه ، ذاك التوزيع الذي أصبح أمره يستوجب تنظيماً جديداً على أسس عادلة تبرر ما سلف بيانه في هذا الصدد وبحيث ان اهمال هذا الأمر أصبح يعتبر تقصيراً كبيراً يمس انسانية كل فرد في مجتمعه ، وخاصة الطلائع المثقفة والواعية ، وبل أن اهمال الأمر المذكور أصبح يعتبر بمستوى اقتراف جريمة رهيبة نظراً لتوضح وثبوت الآثار الاجتماعية وبل الانسانية المفجعة التي تترتب على ذاك الأهمال ، أنها أصبحت تعتبر جريمة من وجهات نظر متعددة ، من قومية وانسانية وأخلاقية ودينية ، وبالتالي فان هذا الأمر أصبح يستوجب اهتمام كل

فرد في مجتمعه وبل كل انسان على الارض وخاصة كما بينا اهتمام الطلائع المثقفة والواعية التي يفترض فيها أنها الأقدر نسبياً على معرفة الخفايا والخدع وكشف مختلف أشكال الفوضى في الحياة الأجتماعية ، وأنها نسبياً أيضاً الأكثر والأشد تحسساً بالآلام الانسانية بمختلف مظاهرها ، الفردية منها والاجتماعية ، ولا أكون مبالغاً على ما أعتقد اذا قلت أن الأهتمام المذكور أصبح يستحق أن يوضع بمستوى النضال ، نضال ايجابي يستمد قواه من الروح الانسانية النبيلة في أصلها وحقيقتها ، والخيرة السامية ، سواء من حيث أسباب وجودها أو من حيث غاياتها .

فاستناداً الى كل ما سبق بيانه لنبدأ الكلام في الناحية التي نحن بصددها ، وهو الكلام عن طريق العدالة الاقتصادية والاجتماعية .

لقد تبين بما لا يدعو للشك – كما سلف بيانه في حينه – ان العامل الزراعي بالدرجة الأولى زرع البذرة والغرسة الأولى . . . وكان له الفضل الأول في امداد (الوعي الانساني) (الشعور الانساني) وبمعنى أعمق ان امكن (الروح الانسانية) بالمقومات الأولى والاساسية للحركة والحياة والتطور للانسان

والانسانية . نعم لقد كان الفضل الاول في ذلك له ، ولقد كانت الحياة ممكنة وقابلة للتطور الطبيعي المتسامي لو بقي العامل الفلاح محتفظاً بحقوقه الطبيعية غير معرض للاستغلال ، ولكن دوافع الانانية والاستئثار السالفة الذكر باسبابها المبينة في حينها ، جعل البعض يسيطرون على البعض الآخر دون أي اعتبار لمبادىء العدالة . مما أدى الى تراكم فوضى اقتصادية رهيبة في مجال الحياة الزراعية ونفس الامر في المجالات الاقتصادية الاخرى التي تلتها من تجارة وصناعة وغيرها ، وبالتالي أدى كل ذلك الى نتائج اجتماعية رهيبة عن طريق التراكم الهائل لحالات الضعف والقوة فردياً وجماعياً فاقتصادياً وتنظيمياً كما سلف البيان بهذا الصدد ، فتزعزعت المقومات الاساسية للروح والخلق الانسانيين ، مما جعل الانانية والجشع وكل الصفات الذميمة أن تصبح وسائل للحياة حتى بالنسبة للعمال الزراعيين وكل الكادحين وكل البسطاء الذين كان من المفروض أن يحيوا في حياتهم بشكل طبيعي بعيدين عن الزيف والغش .

ان الفوضى الاقتصادية الحالية اصبحت تقتضي بالوعي الجديد تنظيما جديداً عادلاً يعيد الحقوق الاصلية الى سيرتها الاولى ،

مع اعتبار للأوجه الحضارية الايجابية الحالية ، وهذا التنظيم يجب استمداده من الوضع الطبيعي للعامل الفلاح ، لأن الاوضاع الحالية مبنية في جلها على الغش والحيلة والتسلط والاكراه وغير ذلك من الطرق غير الانسانية ، هذه الاوضاع التي تشكلت عبر قرون كثيرة بادئة في تشكلها وتراكمها من حالات الجهل والوحشية والانانية زمناً وراء زمن ، لذا فان استمداد التنظيم الجديد من الاوضاع الحالية ليس له الا مبررات ضعيفة مما يستوجب ان يكون التنظيم الجديد مستنداً الى الوضع الاصلي الطبيعي للانسان المنتج ، مع مراعاة للأوجه الحضارية الايجابية الحالية المتشكلة في الحياة حتى طريق الطبقات الاجتماعية والتي أصبحت بها هذه الاوجه ذات قيم اجتماعية وانسانية لايمكن اهمالها ، وهي قيم شديدة الصلة بالاوضاع الطبقية الراهنة بحيث يستوجب الأمر **أن يقوم التنظيم على أساس التصحيح لا الازالة** ، مع الاشارة الى أن الامور التي تستلزم التصحيح المذكور كثيرة جداً ، إذ أن الطغيان الطبقي الراهن بآثاره المتعددة المفجعة شديد ورهيب ، وان التنظيم على هذا الاساس الآنف الذكر هو أسلم الطرق وأفضلها من حيث الاعتبارات العلمية والمنطقية والانسانية .

العناصر الاساسية للانتاج

١ ـ الزراعة ـ واستناداً الى ماسبق لنبدأ الكلام عن العامل الزراعي ، العامل الزراعي الاول :

لاشك ان الارض لم تكن لانسان غير عامل ، ثم أصبحت تبيعة الارض تستند الى العمل والانتاج ، وعلى افتراض وجود أرض زراعية قابلة للانتاج ووجود اناس في تلك المرحلة الافتراضية والتي كانت موجودة حتما ، فان العنصرين الاساسيين في الانتاج كانا العامـــل والارض ، ولم يكن رب العمل ـ أي صاحب الارض المستغل لانسان آخر ـ موجوداً بعد ، فكان الدخل نتيجة لوجود أداة الانتاج وعمل العامل ، **وبكل وضوح فان كامل الانتاج كان من حق العامل** ، أقول هذا ، لأن أداة الانتاج ، الارض لم تكن قبلاً ملك انسان معين كي يكون هناك حق عن طريق الادعاء بملكيتها ، ومع الزمن وجدت الادارة التي تمثلت في المسيطر على الارض ، ولن نعود لذكر الطرق السلبية التي اتبعت للادعاء بالملكية وانمـــا نعود لموضوعنا لنبين مثالاً بسيطاً واضحاً بعد سطور يظهر دور الادارة في الانتاج وبالتالي حق العـامل في الدخل .

ان لكل عامل قدرة على انتاج معين في الزراعة ، هـذا الانتاج هو مقدار انتاجه الواقعي الذي يتمكن القيام به بما يملكه من امكانيات مادية ومعنوية محدودة خاصة به كـكائن انساني حي ، ورغم هذه الامكانيات المحدودة فانه يمكن الافتراض ان هذا العامل يحلم او يحاول ان يكون انتاجه اكثر وأفضل ، وهذا حق أساسي من حقوقه وخاصـة فيما اذا أزدادت اعباؤه لأسباب كثيرة ، واصبحت تتطلب مزيداً من الانتاج في مرحلة معينة من حياته كما يمكن افتراض وجود عمال كثيرين بينهم واحد او اكثر يتفوقون في الانتاج تفوقاً كبيراً عن غيرهم ، فمن هـذه الحالات المعقولة الوجود ، يمكننا ان نقول ان **هناك انتاج واقعي وانتاج أمثل** فالانتاج الواقعي يختلف بين عامل وآخر أما الانتاج الامثل فينفرد به عمال معينون ويصبح هدفاً وحلماً لكثير من العمال الزراعيين ، ولنفرض الآن ان الانتاج الواقعي لعامل زراعي هو خمسين كيساً من القمح في موسم ، ولنفرض انه دخل في العمل رب عمل كعنصر في الانتاج ، بصرف النظر عن الطرق التي دخل بها ، لنفرض ذلك رغم ان دخوله في تلك المرحلة السحيقة في القدم سيكون

عن طريق التسلط والغش او غيرها من الطرق السلبية التي كانت سائدة في تلك المرحلة ، ويمكننا تجاوزاً ان نعتبر دخوله كعنصر فعال انما كان على أفضل شكل يمكننا تصوره ، فاذا ما أزداد انتاج العامل عن انتاجه الواقعي بدخول رب عمل فان للادارة دور في هذه الزيادة ، فاذا كانت الزيادة ثلاثين كيساً ، فان حق الادارة في الدخل أصبح حتما من ضمن هذه الثلاثين ولا يمكن بوجه من الوجوه ان يكون لها أدنى حق فيما خارج هذه الثلاثين ، لأن الخمسين الاولى حق صريح وأولى للعامل الفلاح ، وأي مبرر يمكننا اعطاؤه للادارة ليكون لها حق في هذه الخمسين ؟ ان من أهم المبررات التي قد يمكن ان يدعي بها أحد ما في هذا الصدد هو ان انضمام الادارة جعل في حياة الفلاح مجالا اجتماعياً وفي هذا مكسب للعامل ، وان العامل ازداد انتاجه بسبب من المدير ، أي رب العمل ولكن يمكن الرد على ذلك من جهة اخرى بان المدير حصل ايضاً على المجال الاجتماعي ، أما من حيث زيادة الانتاج فان هذه الزيادة ما كانت لتحدث لولا عمل العامل ، لأن **الادارة عمل عقيم لا ينتج وحده شيئاً** وبالعكس فان الدخل الذي أصابه المدير هو الذي

ينظر اليه بعين الاعتبار في هـذا الصدد ، لانه حصل على دخل بعد ان كان في عدم ، ثم أية فائدة يمكن اعتبارها من زيادة انتاج عامل تؤدي به في النهـاية الى انقاص دخله الاصلي ؟ ! والذي لولا دخول الادارة لكان دخلاً كاملاً له ، ثم ايضـاً فان المجال الاجتماعي يمكن حصوله بوجود عدة عمال في منطقة دون وجود ادارة بحيث يكون لهؤلاء العمال صبغة اجتماعيـة معينة ايضاً دون ان يحدث تسلط من واحـد على دخل آخر . بقي هناك اعتبـار هام نستمده من نظرة تكاملية الى المجتمع الذي يحيا ضمن مجتمعات مغايرة ، او قوميـة تعيش ضمن عالم متوزع لقوميات ، هذا الاعتبار هو ان الادارة اختصاص **والاختصاص قوة للمجتمع** ، وهذه القوة يكون للفرد نصيب هام منها يفيده مادياً ومعنوياً في حياته وبقائه باعتباره فرداً من أمـة ومجتمع معينين ضمن الامم والمجتمعات الاخرى في الحياة .

ورغم أهمية الاختصاص فمن البديهي ان تقديره لايمكن ان يكون على حساب العدالة ، وان العمل البدني للعامل يعتـبر اختصاصاً ايضاً ، وبهذا يبقى العامل ذو الميزة الاولى ، والخلاصة فان حق الادارة لايمكن ان يكون **الا من ضمن مازاد عن**

الانتاج الواقعي للعامل ، ولكن كيف يمكن تعيين نصيب الادارة من ضمن هـذه الثلاثين ؟ لأنه لايحق له ان يأخـذ كامل الثلاثين ، اذ ليس من مبرر للادارة لتأخذ كامل الثلاثين هذه ، فالعامل الفلاح ينتج الخمسين دونه ولا ضـرورة لتكرار النقاش في هذا الصدد اذ يمكن حسم الامر بالقول بان الفضل الاكبر هو للعامل في هذه الزيادة ، فلولاه لما حصلت الزيادة ، لأن عمل العامل وحده منتج بينما عمل الادارة وحدها عقيم . فاذن ، فان للعامل نصيب ايضاً في هـذه الزيادة وبهذا تكون الادارة قد حصلت على حاجة ضرورية ، ما كان يمكنها الحصول عليها وحدها لعقمها دون العمل البدني ، ولأن اداة الانتاج الصق بالعمل البدني منه بالعمل الاداري ، فعمل بدني وأداة انتـاج يمكن ان يؤديا الى انتاج ، وبالتالي الى حيـاة وتطور معينين بينما لايمكن ان تؤدي الادارة مع أداة الانتاج لشيء ، بل هما وحدهما عقم وفناء .

اذن عناصر الانتـاج في هذه الزيادة هي حسب تسلسل أهميتها كما مر :

١ - العمل البدني - ٢ - أداة الانتاج - ٣ - الادارة ، مع

التأكيد ان العمل البدني أفضل من الادارة وان أداة الانتاج ، لايمكن ان تكون افضل من العمل البدني اذ لافائدة منها وحدها ، كما لا فائدة منها وهي بيد الادارة .

فتعيين مقدار الدخل للعامل الزراعي والادارة يمكن أن يحدد على أساس هذا التفاضل والتمييز بين الادارة والعامل بحدود دنيا واضحة يفرضها هذ التفاضل فرضاً وكأنه تحديد حتمي ، لانه يتبين أن دور العامل أهم بكثير من الادارة ، وهذا **التحديد الحتمي** يبدو بوضوح لامجال للبس فيه **عند النصف** ، دون ان نجد أي مبرر أو اعتبار لنزوله عن هذا الحد وذلك استناداً الى التفاضل والتمييز السالفي الذكر ، **بل يجب ان يكون أكثر من النصف** وبقدر ما يمكن تحقيق العدالة في ذلك ، وفي جو من الحرية المناسبة ، فلذا يمكن تعيين نسبة كحد أدنى يكون فيه ضمان أساسي للعامل ، وهذه النسبة هو ٥١ ٪ وذلك استناداً الى التحليل الموجز ، والذي يبين أن أهمية العامل تأتي في المرتبة الاولى في تقسيم عناصر الانتاج الاساسية ولان اداة الانتاج ملصقة بالعامل وليست بالادارة ولأن العامل أفضل من اداة الانتاج وأميز من المدير فعليه يجب أن لا يأخذ هذا العامل دون هذه النسبة بوجه من الوجوه مما اشترك بانتاجه مع

المدير - رب العمل - وبناء على ما سبق فان العامل يأخذ نصيبه من الانتاج كما يلي :

١ - يأخذ كامل انتاجه الواقعي .

٢ - يأخذ ما لا ينقص عن ٥١ ٪ مما فاض عن الانتاج الواقعي ، هذا الانتاج الذي فاض بسبب اشتراك الادارة في الانتاج مع العامل مع امكان اتفاقه على أكثر من هذه النسبة وبل من حق العامل بان يطلب أعلى من هذه النسبة ، فله أن يطلب مثلاً ٦٣ ٪ من فائض الانتاج ، ويكفي مبرراً لأعطائه هذا الحق ، ان وجود هذا الفائض باكمله ما كان يمكن أن يتحقق دون العامل ، ولا يمكن بصورة من الصور أن تحققه الادارة مع أداة الانتاج وحدها ، الا اذا تحولت الادارة الى عمل بدني وعندها لا ضرورة للاعتماد على هذا المبدأ في التوزيع لان الادارة تصبح بهذه الحالة عملا بدنياً زراعياً .

وطبعاً يكون توزيع الدخل على الاساس السالف الذكر بعد رفع تكاليف الانتاج وتكاليف صيانة الأرض وغير ذلك من النفقات اللازمة لرعاية أداة الانتاج لتبقى صالحة منتجة .

بكان هذا الكلام عن عناصر الانتاج الثلاثة ؛ العمل البدني -

أداة الانتاج ـ الادارة ، باعتبـــار الادارة كانت ممثلة بمالك الأرض في السابق ، ولكن لم يعد الأمر مقتصراً على هـذه العناصر ، فقد دخـل عنصر جديد بينها بسبب ازدياد الحضارة **وحصول تجارب وذخائر علمية اصبحت ملكاً للبشرية** ، فقد وجد عنصر هام **وهي الهندسة الزراعية** وكل الاختصاصات العلمية المشابهة أو المتفرعة عن هذا المجال ، وأصبح دورها مع الزمن يأتي بعد العمل في الأهمية ، ولا مجـال للتحليل لاثبات هذه الدرجة من حيث كونها بعد العامـــل وقبل الأدارة ؛ ويكفي القول ان الهندســـة بالنسبة للارض أصبحت كالطبيب بالنسبة للانسان ، فالمهندس مع العامل الزراعي والأرض وحدة أساسية في انتاج أفضل لعمل زراعي ، ولا فائدة من مهندس وادارة وأرض دون عـامل يدوي ، فاذا ما قيل انه يمكن للمهندس أن يعمل بدنياً في الزراعة بالأضافة لكونه مهندساً نظرياً فالجواب أنه متى قـام بعمل بدني فقـد اكتسب بذلك صفة العامل البدني بالاضافة لصفته كمهندس ، والعبرة في قولنا للعمل البدني ، ونلفت النظر هنا الى ناحية لها أهمية كبرى وهي المبادهـة الفردية في الأبداع سواء في الزراعة أو التجارة

أو الصناعة فهذه المبادهـــة التي هي وليد الاستعداد الشخصي البحت أمر له قيمة كبيرة جداً ، فهى أشبه بنور سحيق المنبع ذي دفق سمـــاوي غيبي وهي تقارب بقيمتها بالنسبة للشخص الواحد ، كل ما للذخائر العلمية الرصينة المحفوظة عبر القرون من أهمية ، ولكن مع هـذا نقول بكل أسف : لا يمكن أن نجزم انها أهم من العلم الرصين المحفوظ جيـــلا وراء جيل في تاريخ الحضارة وأهم من الدأب العلمي وهو العلم الذي يكتسبه المهندس من الذخـــائر العلمية المحفوظة في حضارة البشرية ، لذا يجب أن يكون للعلم المذكور الافضلية في هذا الصدد ، وعليه فان مرتبة المدير مهما كان مبدعاً وقوياً بمبادهاته الفردية ، يجب أن تأتي بعد صاحب الاختصاص المســتمد من الذخائر العلمية للحضارة البشرية والمكتسبة بدراسات رصينة في معاهـد موثوق بامكانياتها ومكانتها العلمية ، ومن جهة أخرى فلرفع كل غبن محتمل عن مدير المشروع - وأعني رب العمل - في الحياة العملية ، فان أهمية المبادهة الفردية في الانتاج تستوجب تخصيص جوائز ثمينة للمتوفقين من مـديري المشاريع بمبادهـاتهم الفردية العالية ، وذلك تقديراً لهذا الكنز الانساني العظيم الذي كان

النور الذي كشف بخيوطه الأولى طريق التفوق ، وبل طريق التسامي في حياة الانسان ، وذلك منذ أقدم العصور المظلمة ، هـــذا النور الذي كان مقترناً بالعمل اليدوي في الأصل ثم أصبح رغم انفصاله عنه بسبب تطور الانسان وتطور عناصر الانتاج وتعددها ، العامل الذي يأتي قبل التجربة والمنطق والعقل في الأهمية من حيث الاعتبار الفردي الاجـــتماعي الحضاري التاريخي ، والذي له الفضل في استعمال الانسان للقدرة الواعية . فاستناداً الى ما سبق فقـد اصبحت عناصر الانتاج مـع ترتيب أفضلية هذه العناصر :

١ – العامل – ٢ – المهندس – ٣ الادارة ، مع الاشارة الى أن **أداة الانتاج عنصر غير حي** ولكنه اساســـي ويلحق بالعامل فالمهندس ، فعليه فان توزيع الدخل يبقى على نفس الأسس السابقة ، فللعامل :

١ – كامل انتاجه الواقعي دون دخل المهندس والادارة .

٢ – ما لا يقل عن ٥١ ٪ مما فاض عن الانتاج الواقعي ، هذا الفائض الذي حصل باشتراك المهندس والمدير في المشروع ، اما نصيب المهندس ومدير المشروع فيكون من ضمن ما زاد

عن هـذه النسبة مع امـكان الاتفاق بين العامل وبين هذين الاخيرين على تحديد النسبة ، أي يمكن للعامـل أن يطلب ٧٠٪ مـا فاض عن انتـاجه الواقعي وهـذا من حقوقه ، ولا ضـرورة لذكر المبررات فهي نفس المبررات التي تحدثنا عنهـا آنفاً مع اختلاف لايذكر ، وهنا يجـدر بنا ان نلفت النظر الى ضرورة تلافي محذور يمكن حدوثه بصدد تشكل العنصر الرابع (الهندسة) هذا المحذور هو الخوف على انتاج العامل لوجود مجال لاستبداد المهندس تجاه المدير ليستأثر الاول بأكبر قسم من الانتاج الفائض عن الانتاج الواقعي للعامل ، والذي هو مجال الاتفاق بين العامل والمهندس والادارة ، هذا الاستئثار الذي يؤدي لعرقلة انتاج العامل وبل الانتاج عامة ، وبالتالي يجعل العامل في وضع قـد يضطر فيه للتنازل عن كثير من حقوقه مما فاض عن الانتاج الواقعي ، ولا مجال للتفكير لتلافي هذا المحذور عن طريق امكان قيام العامل بالعمل وحده ، اذ أن من الافضل أن يعمل العامل في مشروع مـع مهندس ومدير وذلك لتحقيق العمل حسب الاختصاصات ، لأن الاختصاص قوة عامة عالية ذات مردودين فردي واجتماعي معاً ، لذا فعلى الدولة أن تتدخل عن طريق التشريـع والتنظيم في هـذه الحالة ، فقد

يتفق العامل مع المهندس على أن يأخذ العامل ٥٣٪ مما يفيض عن انتاجه الواقعي فالباقي وهو ٤٥٪ على افتراض حذف ٢٪ تكاليف الأرض وخلافه ، فهذا الباقي هو مجال الاتفاق بين المهندس والادارة ، هذا الاتفاق الذي يمكن أن يؤثر في انتاج العامل وبل في الانتاج عامة فيما اذا حاول المهندس ان يستأثر بقسم كبير من النسبة تجاه الادارة ، هذا اذا افترضنا ان الاتفاق حدث أولا بين المهندس والعامل فقط ، اما اذا افترضنا ان الاتفاق حصل مباشرة بين العامل من جهة ، وبين المهندس والادارة من جهة اخرى ، فان المحذور ايضاً موجود ، لأن محاولة الاثنين الاخيرين لتخفيض نسبة دخل العامل بقدر ما يمكنهما ذلك ، سيؤثر في وضع العامل هذا اولاً ، ولأن محاولة كل من المهندس والمدير ان يرفع نسبته تجاه الآخر بقدر الامكان سيؤثر ايضاً في وضع العامل ثانياً ، لذا فان ضرورات كثيرة تستوجب اتخاذ تدابير عن طريق التشريع والتنظيم الاداري لتلافي هذه المحاذير ، كأن تحدد مدة لتقدم المهندس والمدير للعمل في المشروع وان تتدخل الدولة في حال عدم وجودهما لتأمينهما ، وفي حال تقدمهما يجب تحديد مدة للاتفاق على النسبة مع حق طلب تبديل النسبة لكل الاطراف ،

وعرض الطلب على لجنة أولى يكون قرارها بالتصويت دون مناقشة ، حفظاً للحقوق وتقصيراً للزمن وحرصاً على عدم ايقاف عجلة الانتاج على ان يكون تمثيل العمال مناسباً حقوقهم ومميزاتهم ، مع حق الطعن في قرار اللجنة الاولى الى لجنة عليا تضم اعضاء من نفس عمال المشروع ، كما تضم عمالاً من النقابة التي ينتمون اليها ، وان تضم ايضاً عمالاً من الاتحاد العام للنقابات الزراعية كما تضم أيضاً مدير المشروع والمهندس وممثلين عن الاتحاد العام للنقابات بالنسبة للمهندس وبالنسبة لمدير المشروع ، وتصدر قرارها بعد مناقشة وتدقيق . مع الاشارة انه لا يجوز أن يكون نصيب المهندس بالنسبة للمدير دون ٥١ ٪ في المجال الذي يحق لهما فيه الاتفاق اي للمهندس نفس الحد الأدنى التي للعامل من نسبه تجاه المدير مع امكان التسامح لحد كبير في تقدير الانتاج الواقعي وفائضه بالنسبة للمهندس باتفاقه مع المدير .

اما بيع الارض فليست حقاً مطلقاً لمالكه رب العمل حالياً ، لأن الاصل ان الارض لم تكن ملكاً الا للعامل عليها ومن المعقول ان لا يصح امتلاكها بالمال ، لانه لا يمكن تقدير الارض بثمن وكل تقويم لثمنها بالنقد فيه غبن لا يمكن تقديره لكبره وفحشه ، فالارض لاتقوم (بتشديد الواو)

الا بأثمن شيء **وأثمن شـــيء هو العمل** . فالحقيقة ان العمل في الارض هو افضل عنصر لتقويمها ، لان قيمة الارض لم تحصل ولم تظهر الا بانتاج العامل الزراعي ، وكانت جموداً دونه لذا فمن الممكن لعامل يعمل وحـده في الارض أن يبيعها لعامل آخر يعمل في ارض اخرى ، ويكون فرق السعر هو فائض عمل ، والعمل اثمن من كل شيء ، وفي هذا منفعة لكل عامل يحلم ويسعى لوضع افضل في الانتاج ، فاذن انتقال الارض من شخص الى آخر لا يجوز ان يتم دون ارادة العمال .

ومن الجدير بالذكر ان كل ماسبق بيانه من حقوق يجب رعايتها عن طريق تنظيمات ، مع مراقبة الدولة على تنفيذها عن طريق مستشارين وخـبراء اختصاصيين ، لحفظ حقوق كل فئة من تمادي فئة اخرى عليها ، وذلك باعتبار الدولة راعية للحقوق عن طريق السلطات ، مع الاشارة الى ان المال في يد العامل الزراعي ، يعني فائضاً من افضل نوع من الاعمال الثلاثة ، اما المال في يد الاداري فهو مال بفضل العامل وما مال الاداري سوى فائض عمل كان يمكن **ان** يكون عقيماً لولا العامل الزراعي ، فلذا ليس من المعقول اعطاء الاداري حقاً مطلقاً ببيـع الأرض او شرائها بحيث يؤدي ذلك الى نسف

كل المميزات الطبيعية والاساسية للعامل باسم حق حرية التصرف ، هذا الحق التقليدي القديم ، الذي ليس له أي مستند معقول او منطقي .

اعتقد انه يكفي هذا الموجز عن توزيع الدخل في الزراعة لأن الغاية هي معالجة أهم المشاكل الاقتصادية الاجتماعية محاولة منا لاستبعاد التحليل بسبب الضرورات التي ذكرتها في اوائل هذا البيان.

ولنتحدث الآن عن توزيع الدخل في التجارة .

٢ – **التجارة** . ان اعتبارات ودوافع كثيرة من التي وردت في الزراعة ترد في التجارة ، فالخوف من فقدان الحاجة ومراتع الغريزة وحب البقاء وبكلمة واحدة « البقاء » هذا الهدف الغريزي الطاغي كان وما زال يشحن ويدعم (بضم الياء) بقوى نفسية وفكرية تتركز كلها في خدمة الانانية ، الانانية البحتة ، هذه الانانية التي يحس بها الانسان انها الضمان الاعلى للبقاء ، ولقد ادت هذه الاعتبارات والدوافع الاساسية العميقة عبر القرون كما بينا في الزراعة الى سيطرة الاقوياء على الاراضي الزراعية وما يتفرع عنها من وسائل للحياة ، وكانت القاعدة وهو المثل الواقعي الحاجة ام الاختراع طريقة للبحث عن منافذ للعيش والحياة لمن حرموا من الوسائل السالفة الذكر ولمن

اصبحت اجورهم او بدل جهودهم بصورة اعم ، لاتكفي لبقائهم احياء ، وهكذا ظهر البائع الجوال الذي اخذ يقطع القفار حاملا فيضا من حاجات ضرورية للحياة ، وقد تكون هذه الحاجات من صميم حاجاته الضرورية الخاصة به ليبيعها في مناطق بحاجة اكثر اليها . فالتجارة بهذا الشكل كانت مصدراً انسانياً متميزاً للحياة ، فالعامل التاجر فيه ، وهو التاجر الفردي الجوال كان يحمل الحياة لاخيه الانسان في المناطق الاخرى ، ويفتح بسيره طرقاً هي شرايين للحياة الاجتماعية تسري فيها دماء الحياة للافراد والجماعات ، ولا مجال لتحليل اهمية هذا التاجر الجوال الاول في تكوين الحضارة الاجتماعية البيئية والانسانية ، فهو الاصل وهو الجوهر والبذرة الاصلية النقية الخالية من الفساد والغش والاحتيال ومن جميع الاشكال السلبية وبالاخص الاشكال السلبية التي اصطبغت بها التجارة الحاضرة ، وتفتحت العيون الجشعة التي تملك القوة والسيطرة والتمركز ، الى هذا المصدر الجديد للحياة وتبينت لها القوى الممكن استمدادها منه ، فاتجهت اليها تسيطر عليها لتشبع نهم الشهوات اللامتناهية ، ولتستولي ماامكن على كل مصدر للحياة يبعدها عن شبح الخوف من فقدان الحاجات ، ويزيدها وسيلة جديدة لتحقيق مراتع الغزيزة ، والاطمئنان الى

تحقيق الهدف الغريزي بالبقاء اكثر فاكثر ، ولقد كان في هذا المصدر الجديد للحياة مجالات واسعة ومرنه للاحتيال والغش والخديعة وهكذا تمت السيطرة على هذا القطاع وتحول العامل التاجر الى عبد او الى اجير يرزح تحت سطوة انظمة وقوانين واعراف تراكمت عبر القرون ، بحيث اصبح من الصعب عليه ان يخرج منها بسهولة الا اذا انتهز فرصاً - وقلما كانت تسنح - تساعده على الخروج من ذلك النطاق الفولاذي المتشكل عبر القرون ، علماً بأنه حتى وان سنحت الفرصه فما كان من بد إلا وان يعتمد هذا العامل الاجير الى حد بعيد على الحيلة والغش ليتمكن الخروج من تحت عبودية التاجر المسيطر الكبير ، وليأخذ بالتالي مكانه تحت الشمس ليدأب بدوره شيئاً فشيئاً ليصبح تاجراً كبيراً . . . فينضم مع الزمن الى فئة بنت نعماءها على عالم من الفوضى يستند على قوى تشريعيه نظمتها هذه الفئه المحتكرة بصنائعها وايديها غير المباشرة . ان دور الادارة في التجارة ، الادارة التي تتركز في عصرنا الحالي في رب العمل اي صاحب المتجر لم يكن سابقاً وحاضراً دوراً اساسياً في الانتاج ، أي في مقدار البيع ؛ فالدور الاساسي هو للعامل التاجر (واعني هنا العامل الذي اكتسب خبرة واسعة) وهو رغم ذلك اجير يحدد

اجره بمعيار وحشي ، وهو مايكفي لبقائه حياً ، وكل اجير بنفس مستوى خبرة الاجير الاول يتقدم للعمل مضحياً بنصيب اكثر من متطلباته الضرورية ، كان ولا يزال يقبله التاجر المسيطر المستبد ويرفس بالاول خارج المحل التجاري دون رحمة يرفسه بكل طريقة ملائمة له سواء باللين الذي لايستمد دوافعه الا من الانانية والجشع او بالوقاحة التي تحميها الشرائع الظالمة صنع المحتكرين مصاصي الدماء .

ان عناصر الانتاج الاساسية في المتجر هي نفسها تقريباً الموجودة في الزراعة ، العامل ، ثم اداة الإنتاج التي تتمثل اكثر مايكون في المحل التجاري ، ثم الخبرة والإختصاص والإدارة والتي يمكن ان يجمعها رب العمل في شخصه . ولتعيين معايير توزيع الدخل ، فاننا نصل بنفس تحليلنا عن ميزة واداة الإنتاج والإدارة ، نصل في النهاية الى ان العامل التجاري هو صاحب الميزة الأولى وان اداة الإنتاج الصق بالعامل منه بالإدارة وان الإدارة عمل عقيم دون اقترانها بعمل العامل البدني وان اي عامل تجاري يمكنه ان يقوم في غياب صاحب المحل واعني العامل الذي يشتغل باخلاص ونشاط ، وانه اذا ماكانت هناك زيادة في البيع فان الزيادة هذه هي ابضا بفضل العامل الذي لولاه لما حصلت الزيادة

المذكورة . فعليه فان حق رب العمل في الدخل يجب ان من ضمن هذه الزيادة وبعد رفع التكاليف . فاذا كان دخل العامل التجاري من انتاجه الواقعي اي المطـــابق لإمكانياته الجسدية والمعنوية هو ١٠،٠٠٠ ل.س سنويا ، واصبع بدخول رب العمل ٢٠،٠٠٠ فان توزيع الدخل يجب ان يكون كما يلي :

١ – كامل الانتاج الواقعي للعامل التاجر أي الـ (١٠،٠٠٠)

٢ – ما لا يقل عن ٥١ ٪ مما فاض عن الانتاج الواقعي هو للعامل التاجر .

٣ – ما يتفق عليه من ضمن الـ ٤٩ ٪ وهو الباقي بعد ضمان الـ ٥١ ٪ الآنفة الذكر هو لرب العمـــل وتكون الاتفاقات رضائية ، وتبرم على شكليات وأسس تحفظ حقوق العمال وارباب العمل ، ويكون وراء كل من الفئتين ممثلين تابعين لاتحادات ونقابات تضم خبراء ومستشارين خاصين بكل فئة على حـده ، مع امكان الاعتراض والطعن بلجنتين كما سبق بيانه في صدد الكلام عن الزراعة .

ونورد هنـــا ملاحظات جديرة بالاعتبار ، بان قيام رب العمل بادارة ما يرغب من متاجر لا يتعارض مـع الحقوق الاصلية المبينة في هذا المجال ، ما دام العامل يأخذ حقه ويأخذ المدير الممثل غالباً في رب العمل حقه ايضاً بمراعاة النسب المبينة

آنفاً ، واذا ما كان هناك من قيـــد فان الاحصائيات العلمية وهي من الواجبات الاساسية الملقاة على عاتق الدولة ، هي التي يمكن ان تكون نوراً يكشف مدى النجاح الممكن من فتح محلات تجارية جديدة ، وعلى ضوئها يقرر التاجر ـ رب العمل ـ بعد ان يكون عين عماله واطلعهم أو اطلع معهم على واقع التجارة الجديد في المتجر المراد انشاؤه اقول : على ضوء ذلك يكون فتح المتجر ، ولا بد في هذا الصدد من مراعاة المصلحة الخاصة والعامة بشكل نسبي ، ففتح متجر جديد سيبدو مفيداً من جهة بما سيؤدي اليه من زيادة العرض ورخص المادة المعروضه وضاراً من جهـــة أخرى بما سيؤدي اليه من تخفيض الدخول الفردية للعاملين في قطاع اقتصادي معين بدءاً من التاجر والعـــامل التجاري حـتى العامل الزراعي او الصناعي . وعلى كل فان اجراءات وتنظيمات مختلفة لا بد من القيام بهـا لضبط الحقوق وسير العمل في القطاع التجاري وان **تعيين الاسعار يلعب دوراً كبيراً** في هذا الموضوع والذي يجب ان يتم عن طريق لجان يكون بينها ممثلين **عـن المنتجين الاولين وتاجر الجملة وتاجر المفرق والمستهلك والدولة** كما يجب ان تصان هذه الاجراءات والقرارات المتخذة عن طريقها بتشريعات صارمة .

ان المشاريع التجارية التي لا تستعمل خبراء واختصاصيين فان رب العمل فيها تأتي مرتبته بعد العامل ، اما اذا استخدم خبراء واختصاصيين فان مرتبته تأتي بعد هؤلاء ولا مجال لذكر المبررات التي سلف بيانها في الزراعة والتي هي نفسها تقريباً ، وعليه فان بيع المتجر لا يمكن ان يكون حقاً مطلقاً لرب العمل لأن المتجر أداة انتاج ، ولا يمكن ان يقدر بالنقد والمال الذي جمعه رب العمل هو ، نتيجة عمل منقيم لولا عمل العامل التجاري ، فعليه فان البيع يتعلق بالدرجـــة الأولى بالعمال التجاريين فيما اذا وافقوا على ذلك ، وتكون موافقتهم عن طريق اجراءات تضمن بوجود ممثلين وخبراء خاصين بهم ، بالاضافة لممثلين عن رب العمل ، فاذا تم البيع على هذا النحو فان حقوقاً كثيرة تصبح مضمونة ، والحقيقة ان العملية ليست بيعاً بمعنى حق التصرف التقليدي المعروف لأداة انتاج ، بل مبادلة أعمال بأعمال ، او بالأحرى وضع اداة انتاج جديدة بالنسبة للمتبادلين في امكانيات جديدة بالنسبة للادارة المذكورة وفي هذا مجال للعاملين في التجارة لتغيير الأدوات الإنتاجية التي يرون فيها عدم ملاءمة بالنسبة لما يستحقونه او يحلمون به من ادوات انتاج أفضل حسب نظراتهم وتقديراتهم الخاصة ، هذه

التقديرات والنظرات الخاصة المحمية والمضمونة ما امكن عن طريق خبراء ومستشارين تدعم كل فئة بصورة مستقلة . .

٣ ـ **الصناعة** : نعود لنفس التحليلات تقريباً ولنفس الدوافع والظروف وايجازاً نعود فنقول ان الحاجة والخوف من فقدان ضرورات الحياة او نقصانها الشديد دفعت الانسان الى ايجاد منفذ جديد له للحياة فكانت الآلة بأبسط اشكالها ، واصبحت الصناعة مع الزمن مجالا جديداً للحياة ومصدراً للقوة ، وانتبهت أعين المسيطرين والمتنفذين والمتمركزين على هذا المصدر الجديد بنفس الدوافع والغايات التي دفعتهم أصلًا لامتلاك الارض مثلًا ، وتركزت مطامعهم بالدرجة الأولى في امتلاك الآلة المنتجة لتحقيق استغلالها واستثمارها بصورة فردية مطلقة ، فاتبعت من أجل ذلك كافة الوسائل الشريفة وغير الشريفة ، وأغلبها كانت غير شريفة لتحقيق هذه الغاية فكانت تغتصب الأداة الانتاجية المخترعة بطرق كثيرة كان آخرها شراؤها ، والثمن هو مال جمع من عرق العمال الكادحين والذي هو في الحقيقة حيواتهم وأعمارهم . هو مال نتيجة عمل عقيم لاقيمة له لولا عمل العامل ، لقد كانت الوسيلة القانونية الاخيرة وهو بيع براءات الاستثمار لاتستند على منطق حقوقي سليم لأن اعطاء الحق لشخص ان

يستغل ويستثمر آلة لم يخترعها ، وان ينال هـذا الحق بالمال وحده مهما كان مصدره انما يعطي هذا الشخص حقاً رهيباً هو في الحقيقة السيطرة على عدد كبير من البشر ، يتحكم في حياتهم عن طريق لقمة العيش والحاجة ، وبل يتحكم هو وأمثاله في مقدرات الدولة بأجمعها ليس الا عن طريق المال ، ثم ان اعطاءه هذا الحق ماهو الا اهمال صريح مخزي لأهم القيم الاساسية في الحياة من مادية ملموسة وروحية وانسانية واقتصادية الى اخر ماهنالك من قيم أساسية في الحياة . إن الآلة لاتقـل قيمتها عن الارض وبل تفوقها دون مبالغة لأن الارض أداة لانتاج محدود . أما الآلة فهي سيل مفتوح من الانتاج يمكنه ان يغرق العالم ويهدمه كما يهدم او يعطل المطر الذي منه الخير والبركة كل شيء اذا انهمر بغزارة ولم تكن هنالك احتياطات او منشئات تنظم استغلاله ، والخلاصة ، اننا نجد بالتحليل النهـائي نجد ان الاثنين أداتا انتاج ولا فرق بينهما الا في نوع الحاجـة المنتجة فالأولى خالقها غير الانسان والثانية خالقها انسان ، ورغم ان خالق الثانية انسان فان امكانيات الخلق استمدها ليس من شخصه فحسب بل من ذخائر علميـة رصينة ومخلفات حضارية أصبحت ملكاً عاماً ، ومع ذلك فان هـذه الذخائر والمخلفات استغلت

عن طريقة الاختراع في **وجه معين** ، عن طريق **شخص معين** ، فهو الاحق بامتلاك حق الاستثمار الاول مع الاشارة انه لايجوز ان يكون حقه هذا مطلقاً لأن اختراعه المذكور لم يكن من قدرته الشخصية البحتة وحتى لو كان هـذا الأمر محققاً مع استحالة ذلك فان اعطاءه الحق المطلق في التصرف باختراعه يؤدي الى نتائج رهيبة في الاستقرار الاجتماعي ، وبالتـالي في الرسالة السامية الممكن تحقيقها عن طريق الانسان والانسانية ، الانسان هذا المصدر الهائل للكنوز ، المصـدر الذي لاقرار له ولا مدى ، الدافق بالخيرات اللامتناهية واللامحدودة في قيمها واشكالها وأنواعهـــا ، فاعطاء الحق المطلق للمخترع في استثمار الآلة كمثل المطر الغزير ، الذي ينقلب الى دمار بدل الخـير اذا لم تتخذ احتياطات او منشآت تنظم استغلاله واستثماره .

ان شخصاً ما ، مهما كان يملك من مواهب ابداعية لايحق له ان يتصرف تصرفات تؤدي الى نتائج سلبية تصيب الثروة الانسانية المتمثلة في الانسان فرداً ومجتمعاً ، فحقوق المخـترع يجب ان تحدد من الغاية الاصلية الـتي دفعته الى الاختراع ، انها الحاجة الممكن النظر اليها من النطاق الفردي فالنطاق الاسروي فالجماعي التدريجي حتى يأخذ مداه المعقول ويقف عنده .

لذا فقد كان الخوف من فقدان الحاجة او نقصانها هو الدافع الاصلي للاختراع ، فاذن استناداً على هذا الاساس يمكن ان ينتج المخترع آلات سواء أكانت تتعلق بشخصه او اسرته سيراً مع المراتب الارثية لأن الخوف من فقدان الحاجة ومراتع الغريزة شعور طبيعي وعميق ، وانه لحق أولي لكل انسان ان يسعى بمختلف القوى الشرعية العادلة التي يحق له استعمالها ليقضي على هذا الخوف ، كما يحق له ان يعمل بمختلف القوى المذكورة لتحقيق أوسع عالم له من الطمأنينة يصممه فكره وترتاح اليه روحه وليحقق الغاية الصافية من وجوده الانساني . اذن على هذا الاساس يحق للمخترع استثمار الآلة التي اخترعها عن طريق تشغيل أيد عاملة ، اليد الكريمة التي حملت في الاصل هذا الوجود الانساني ، اليد العاملة ، يد الله في الارض ، اليد العاملة التي لولاها لأصبح الوجود عدماً وفناء ، ولكان الانسان أقرب الى الوحش او البهيم منه الى البشر يرعى من كلأ الارض وتحت سطوة المرض وربقة الجرثوم ، فهذه اليد يجب ان تكون لها الميزة الأولى في هذا الاستثمار ايضاً . . . اذن يمكن للمخترع ان يستثمر آلته عن طريق اليد العاملة . وعليه ، ما هو النصيب الذي يستحقه العامل من هذا الدخل ؟

نعود الى العناصر الأساسية في الانتاج ونعود الى الميزات المستحقة لكل عنصر ولا ضرورة لاعادة التحليل والمناقشة بل نسرد بايجاز على نفس الأسس السابقة ، فالعناصر هنا ثلاثة مبدئياً العامل ، أداة الانتاج (أي الآلة المخترعة) المخترع ، ولنحلل بايجاز :

ان المخترع يحق له **في الاصل** ان يحقق الغاية التي كان يريدها لنفسه من آلته ، عن طريق تشغيلها بيده ، فهو هنا اذن يد عاملة بالاضافة لكونه مخترعاً ، والحقيقة انه لولا صفته كيد عاملة لما كان بامكانه تحقيق الغاية العملية من اختراعه ، **فالفكر المصمم قدرة عقيمة دون اليد العاملة** ، ان التحليل في هذا الصـــدد يتطلب تفصيلاً كبيراً ، ولكن يمكننا ان نورد بعض الأدلة المنطقية لعلها تقرب الى الذهن الغاية المطلوبة من التحليل بقدر الامكان ، وهي ، انه لو كانت الحياة الزراعيـة سارت في تطور طبيعي عادل ، لكانت سارت الحيـاة عامة بدورها في اتجاه هادىء هانىء ولكانت في اتجاهها التطوري الهانىء المذكور مرتكزة على اليد العاملة وفي تسام خاص بمجتمعها . فاليد العاملة للانسان العادي هي الجوهر وهي الاصل في الحياة الاجتماعية الاقتصاديـة ، **فالمخترع استثناء والعامل في الاصل هو القاعدة** ، ثم ان المخترع مهما كان يستحق حقوقاً

من وراء اختراعه سواء أكانت هذه الحقوق تبدأ من تاريخ الاختراع أو تنتهي في آخر كائن من عامود نسبه عصباً أكان أم بطناً ، فهو كمخترع جزء ضئيل أمام اليد العاملة الخالدة ، هذه اليد المباركة التي يحيا العالم على بركتها منذ ان وجدت الحياة حتى عصرنا الحالي ، والى المستقبل الممتد امامها مهما كان الامتداد سحيقاً ، انها يد كريمة تحيي عمر الانسان عبر الأزمان رغم كل صنوف العذاب والحرمان والاغتصاب التي تعرضت اليها .

فالمخترع ضئيل مهما سما ابداعه ، والعامل عنصر هائل لايحد في هوله وعظمته بالنسبة للمخترع ، فكيف الامر — وأقول هذا استطراداً مناسباً — بالنسبة للمدير المتمثل برب العمل إذ شتان بينهما شتان !... إذن اليد العاملة تستحق المرتبة الاولى في توزيع الدخل الناتج عن الآلة وذلك بعد رفع التكاليف ومع هذه التكاليف يحفظ المقدار المعين لاستهلاك الآلة ضماناً لبقائها ، لأنها أصبحت مصدر حياة للعمال العاملين عليها ، وفناؤها يهدد عمالها بالاضطراب ان لم نقل بالفناء لأن الارض الزراعية اذا كانت باقية بسبب طبيعتها او ماهيتها ، فان الآلة تستهلك ، ويجب ان تبقى مادامت أصبحت تقوم بنفس الدور الانتاجي في

الحياة ، فخالق الأرض يرعى بقاءها فعلى الانسان خالق الآلة أن يرعى بدوره بقاءها أيضاً ... وهـــذا ممكن عن طريق حفظ مبالغ تناسب استهلاكها اذن ، فبعد رفع التكاليف مع المبالغ اللازمة لتجديد الآلة بعد استهلاكها ، يصبح الدخل موزعاً بين عنصرين ، العامل والمخترع في الأصل ، ولمـــا كانت الأفضلية للعامل فان أدنى نسبة يعقل تحديدها للعامل هو ما لا يقل عن (٥١ ٪) .

نعود هنا إلى حـــدين في الانتاج ، وهما الانتاج الواقعي للعامل والانتاج الأمثل له . فكامل الانتاج الواقعي هو من حق العامل ، وحدود حق المخترع الذي يمكنه أن يستغل فيها اختراعه بالاشتراك مع العامل انما هي من ضمن ما يفيض عن الانتاج الواقعي فيكون :

١ ـ كامل الانتاج الواقعي للعامل .

٢ ـ مـــا يتفق عليه من ضمن مـــا فاض عن الانتاج الواقعي يكون من حق المخترع أي من ضمن نسبة الـ ٤٩ ٪ وهي المكملة للنسبة ٥١ ٪ ، وذلك بعد رفع التكاليف بما في ذلك استهلاك الآلة .

ويكون الاتفاق بعد ضمان حقوق كلا الطرفين باجراءات وشكليات معينة يكون فيها خبراء واختصاصيون يخصون كل طرف على حده .

من بعد هـذا التحديد الأساسي في توزيع الدخل ، فانه يمكن للمخترع أن يبيع حق استثمار آلته لشخص آخر ، هذا الشخص الذي يمكن افتراضه رب عمل ، ولكن هذا البيع لا يمكن أن يكون مطلقاً ، متحرراً من كل قيد ، ومن أسباب تقييده هو ان وراء هذا البيع نتائج اقتصادية واجتماعية هامة ، فمن استهلاك المادة التي تنتجها هذه الآلة ومن حاجات الأفراد والمجتمع يمكن تحـديد قيود وتنظيم حرية استثمار الآلة المذكورة .

وهنا تلعب الاحصائيات العلمية دورها الهام ، والتي هي من أول واجبات الدولة وأهمها ، فعلى ضوء العرض والطلب تحدد الآلات والمصانع ويقترن ذلك باجتماعات تضم رب العمل مع العمال الذين تم الاتفاق معهم ومع المخترع (ان أمكن) وهذا ممكن في الدولة التي يكون مخترعوها من ضمنها ، وعلى ضوء الوقائع تحـدد الآلات ويكون سحب الآلة من ضمن

المشروع أيضاً بعد تشكيله ، على قواعـــد معينة ، بشرط تأمين موارد رزق في قطاعـــات أخرى للعمال الذين سحبت آلاتهم ضماناً لحياتهم ، ويكون من العدالة والمنطق أن يجري الاختيار على أساس تسلسل تاريخ الانضمام للعمل ، فصاحب التاريخ الأسبق أحق بالبقاء في المشروع وهكذا ...

ان رب العمل الذي اشترى حق الاستثمار أصبحت درجته بالنسبة للعامل هي نفس النسبة التي كانت للمخترع الذي أراد بيع حقه ، فاصبح رب العمل يحـــل مكان المخترع وتبقى النسب في توزيع الدخل على حالها كما سبق بيانها ، وفي حال وجود مهندسين بالمشروع فدرجة رب العمل تأتي بعد المهندسين مع الاشارة الى أن المهندس المعني هنا هو غير المخترع .

أما بيع الآلة وهي اداة الأنتاج ، فلا يمكن أن تكون حقاً مطلقاً لرب العمل ، لأنه لم يحصل بالمال على اداة الانتاج وانما حصل على حق الاستثمار ، **ولا يمكن ان تقدر الآلة الا بالعمل** ، فلولا اليد العاملة لما حصل رب العمل على دخل ، وعمله عقيم دون اليد العاملة فلذا ، لابد من موافقة العمال على بيع الآلات التي يعملون عليها ، وذلك عن طريق اجراءات

تضمن حقوق العمال من الغش والاحتيال ، ويكون ذلك عن طريق لجان تضم مستشارين وممثلين عن العامل من نقابات خاصة وعامة ، ومن العمال الذين ستباع آلاتهم ، ومن رب العمل وممثلين عن هيئاتهم الخاصة والعامة الى آخر مـــا هنالك من اجراءات أساسية تضمن حقوق كلا الطرفين .

ويمكن للعامل الفرد ، أي الذي يعمل وحده في مشروع أن يبيع الآلة ، وحقه في البيع اقوى بكثير من حق رب عمل في مشروع ، **بشرط أن يبيعها من عامل** ، فقيمة الآلتين هنا قيمتان بناءتان خالقتان فعمل العامل ليس عقيما كعمل رب العمل (المدير) **ثم ان اداة الانتاج هي دون عمل العامل قيمة فلولا عمله لكانت الاداة جامدة ، ولا يمكن ان تحركها فكرة في الرأس سواء أكانت في رأس المخترع أو رأس رب العمل (المدير)** ، فلذا فان اعطاء العامل الحق في بيـــع الآلة له مبررات منطقية وعادلة ، وفي هذا منفذ لكل عامل وجد مأخذاً على اداة الانتاج التي يعمل عليها واراد تبديلها ، مع الاشارة الى ان الحق الاساسي في بيع الآت مشروع إنما هو لعماله فلهم بيعها متى ارادوا وذلك حتى ولو رفض رب العمل

البيع ، وحق العمال هنا ايضاً مستمد من ميزة عملهم ، فالحرية في بيع الآلات بين العمال يجب أن تكون حرية واسعة ولا تحدها إلا اعتبارات نسبية تغلب عليها الصبغة القيدية ، ثم انه بالنسبة لارباب فيحق لهم ادارة ما شاؤوا من مشاريع ، بشرط ان يكون توزيع الدخل حسب القواعد المبينة سابقاً ولا يحد من حقهم هذا أيضاً الا قدراتهم على الادارة ، وهذا يقدر من قبلهم ومن رضى العمال الذين ينضمون للعمل في كل مشروع مستقل يريد القيام به ، كما ان هذه الحرية قد يحددها الواقع الاقتصادي الذي توضحه الاحصائيات العلمية الدقيقة ، وهذا التحديد استناداً لهذا الواقع تغلب عليه أيضاً الصبغة الحرة اكثر مما تغلب عليه الصبغة القيدية ، وان المشروع الجديد الذي يريد رب العمل القيام به انما يقوم بالاساس على مبادهته الشخصية وتقديراته الخاصة على ضوء الوقائع الاحصائية والعلمية فاذا كانت مدروسة فلا يقف شيء امام تنفيذها .

كما انه ليس من مانع يقف دون رغبة العامل ان يتحول الى رب عمل كما انه يحق له ان يجمع الصفتين معاً بان يعمل

عاملاً ، ويشغل لديه عاملاً آخر بآلة اخرى ، بشرط ان يجري توزيع الدخل مع مراعاة الصفتين صفة رب العمل وصفة عامل بالنسبة للعمل في كل آلة من الآلتين المذكورتين وتراعى هنا نفس القيود والاعتبارات التي مر ذكرها بالنسبة لرب العمل والعمال .

ملاحظات واعتبارات هامة :

لقد بينا فيما سبق حقوق كل من العامل ورب العمل والمهندس وذلك بصرف النظر عن حالات وأوضاع وبصورة عامة عن ملاحظات تستدعي اهتماماً كبيراً ، مثلاً ، كفاية حاجة المنتج ، الطاقة الواقعية ، مايستحقه العامل من أدوات انتاج ، ثم حالة كون العامل أو المهندس أو رب العمل معيلاً أو غير معيل ، أو فيما اذا كان أحدهم يخضع أو لايخضع لأعباء اجتماعية تستوجب رعايات أو اخضاعاً لتنظيمات معينة بسبب هذه الاعباء او الاعالة ، وذلك مراعاة لاعتبارات مختلفة من طبيعية واجتماعية ووطنية وغير ذلك من اعتبارات هامة وذات علاقة وثيقة باستقرار حياة الفرد والمجتمع ورسالة الانسان

في الحياة ، وفيما يلي سرداً خاطفاً عاماً لهذه الاوضاع والحالات بعد ان بينا بشكل مبسط بعيد عن التعقيد الحقوق الاساسية للعامل بصدد كلامنا عن ميزته وأهميته ، ونكتفي الآن باشارة سريعة لبعض هذه الحالات والاعتبارات مع بعض التركيز على الاعالة ، الاعالة لأسباب مختلفة ، ويمكننا الآن الاكتفاء بالكلام عنها فقط ، بادئين باستطراد ضروري ذي علاقة بالموضوع .

معايير أساسية في تقدير الحدود الدنيا للدخل :

ان أول هذه المعايير هي الضروريات المادية الكافية لعمل الجسم من غذاء وسكن وكساء وما شابه ذلك من ضروريات أساسية للحياة المادية .

ان كفاية هذه الحاجيات او الضروريات يمكن ان يؤمنها الفرد بانتاجه الواقعي ، وبالعكس فقد لايتمكن من تأمينها لأسباب مادية تتعلق بتكوينه المادي ، وبل غالباً لايتمكن من تأمينها مهما حاول جهداً في سبيلها اذا كان تكوينه الجسمي لايساعده على ذلك ، ولا مجال هنا لذكر الاعتبارات الكثيرة المعقولة التي تستوجب رعاية خاصة لمثل هذه الحالة ، هذه الرعاية

التي تعود لضروريات وطنية واجتماعية وانسانيه الى آخر ماهنالك من ضروريات هامة ، وعليه فان الاتفاق بين العمال ورب العمل او بصورة عامة الاتفاقات بين العامل ورب العمل والمهندس والخبير الى آخر ماهنالك من الاشخاص المشتركين في الانتاج ، يجب ان تراعى فيها مسألة كفاية الحاجة .

فاذا كان الانتاج الواقعي للعامل مثلاً دون مايكفي لحاجته فتعتمد كفاية الحاجة أساساً للاتفاق **أي ان العامل في المشروع يأخذ كل مايكفيه لتأمين حاجاته الضرورية قبل كل شيء حتى ولو كان انتاجه الواقعي دون ذلك ، ثم يأخذ مايتفق عليه مما يفيض عن حاجته من الانتاج وفق النسب المعينة بهذا الصدد** ، وطبعاً يطبق هذا الوضع على العامل الذي يعمل ضمن مشروع ، والذي **يجب ان يجبر امثاله** للعمل ضمن مشاريع ، مع لفت النظر **الى ان أداة الانتاج التي يستحقها العامل المذكور والتي توضع في المشروع ، هو مايستحقه العامل الامثل ، رغم ان الطاقة الواقعية للعامل الآنف الذكر لاتنتج له مايكفي حاجته بسبب ضعف تكوينه الجسمي .**

المنتج المعيل في مشروع

ان كل ماسبق بيانه كان عن المنتج غير المعيل ولنبين الآن حقوق المنتج المعيل :

أما اذا كان المنتج معيلًا بصرف النظر عن اشكال الاعالة وحالات المعالين ، وعلى اعتبار انها إعالات تستند الى مبررات اجتماعية سليمة ، وذلك تحاشياً للاطالة ، أقول اذا كان معيلًا فانه يوضع له ، أي يستحق في المشروع من أدوات انتاج ، مايكفي لحاجة كل معال ، أي مايكفي لتأمين الحاجات المعنوية والمادية للمعال هذا بالاضافة لأدوات الانتاج الموضوعة للمعيل وهي بقدر مايستحقه العامل الامثل ، ويكون الاتفاق على الحصص فيما خارج الحاجات المذكورة للمعالين ، مع حفظ الحقوق المتعلقة بالانتاج الواقعي ، ومراعاة كفاية الحاجة للقائم بهذا الانتاج ، **أي اعتماد كفاية الحاجة في الاتفاقات اذا الانتاج الواقعي للمنتج دون كفاية حاجته وبالعكس اعتماد الانتاج الواقعي اذا كان هذا الانتاج فوق كفاية حاجته** مع الاشارة الى انه يحق لكل منتج ، أي منتج كان ، ان يضع في المشروع أدوات انتاج لمن يعيلهم وبقدر مايكفي حاجة كل منهم المادية والمعنوية ، ويبقى توزيع الحصص على نفس الأسس

التي مر ذكرها ، مع الاشـــارة الى وجود مبررات لزيادات جزئية في أدوات الانتاج الموضوعة عن المعـــالين ولا مجال للكلام عنها الآن .

مدى استحقاق العامل لأدوات انتاج :

ان كل عامل سواء أكان زراعياً أو صناعيـاً او تجارياً يستحق من أدوات الانتاج على أساس الحالتين التاليتين :

١ – في حال عمله مـع مدير المشروع (رب العمل) فانه يستحق من ادوات انتاج ، ما يستلزمه الانتاج الأمثل من الأدوات المذكورة ، وهـذا التحديد تستدعيه ضرورات كثيرة اهمها الغاية التطورية التي تفرضها حياة الانسان والانسانية فادوات الانتاج الفائضة عن الطـــاقة الواقعية للعامل تصبح مشتركة بين العـامل ورب العمل والمهندس وتكون عوناً لتطور هذه الفئات الثلاث في توزيـع عادل يطابق حـــدود طاقات كل فئة .

٢ – أما في حال عمـــله بصورة فردية وهو سليم بدنياً وعادي نفسياً ، فانه يستحق من أدوات الانتاج بقدر طاقته

الواقعية الخاصة بـه (أي بقدر انتاجه الواقعي) مع جعل مجـال كاف له عن طريق تنظيم يوفق بـين العـدالة الشخصية والمصلحة العامة ، ان يطلب المزيد من ادوات الانتاج كلما دلل على ازدياد طاقته الواقعية أي (انتاجه الواقعي) ، مع مراعاة كفاية حاجته فيما اذا كان انتاجه الواقعي دونما يكفي حاجته كما هو منوه آنفاً ، اذ يجب تلافي هذا النقص في هذه الحالة بطريقة ما ، كاجباره مثلا للانضمام للعمل ضمن مشروع ، واعطائه ادوات الانتاج اللازمـة للانتاج الامثل ، مـع حفظ حقه في توزيـع الدخـل فـيما يتعلق بنقص انتاجه الواقعي عن كفاية حاجته ، **أما تقدير الانتاج الامثل والانتاج الواقعي والانتاج بقدر كفاية الحاجة فيمكن أن يتم بطرق كثيرة ومنها التقدير من قبـل اختصاصيين او لجان ويؤخذ بعين الاعتبار بتقدير هذه الحدود :**

ادوات الانتاج الشائعة والمبتكرة والمثلى ، الى آخر ما هنالك من عوامـل وعناصر يمكن أن تلعب دوراً في زيادة انتاج العـامل أو نقصه ، بسبب يعود الى اداة الانتـاج من حيث جودتها أو رداءتها .

كما نورد ملاحظة هامة بجملة ملاحظاتنا هنا وهي تتعلق باشكال الاعمال اليدوية والبدنية في المشروع الواحد واختلافها عن بعضها من حيث السهولة والصعوبة والشدة الى غير ذلك من هذه العوامل ، وهذه الملاحظة هو عن ضرورة فرض تناوب بين العمال في هـذه الاعمال بصورة متساوية ، الا اذا كان هناك قبول من العامل باتفاق رضائي بينه وبين بقية زملائه في المشروع بالثبات على عمل ما **ضمن مدة ما (لا يجوز تمديدها)** على أن يضمن الرضا بعدم كونه مشاباً بعيب ما ، وباصول وتنظيمات دقيقة ، وعليه فان على العامل ان يجيد كل الاعمال التي يتطلبها العمل البدني في مشروع واحد وان الرد على القـائلين باهمية الاختصاص اليدوي وآثاره الايجابية ، الرد هو ان هذه الآثار الايجابية التي يقولون بها ، تبدو بسيطة امام ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال ، لان الغاية ليست وفرة الانتاج فحسب ، بل العمل بافضل وجه من الناحيتين المادية والمعنوية ، وليس من المبالغة اذا قلنا ان توزيع العمل البدني في عدالة قد يؤدي في النهاية الى وفرة بالانتاج تعوض مافات منه بسبب اهمال الاختصاص البدني واليدوي وما هو هنا الا اهمال لاختصاص ثانوي ، وان **اتباع التناوب المذكور ضرورة لازمة** ، الا اذا أمكن

ايجاد طريقة اخرى تؤدي لنتائج ايجابية من الناحيتين المادية والمعنوية معاً . ونلفت النظر الى استثناءات تمليها طبيعة بعض المشاريع ، كالمشاريع المرتكزة على استثمار المواهب الفنية إذ لايجوز فيها اخضاع الفنانين للتناوب بينهم وبين العمال اليدويين مثلاً ، وهذا امر واضح لاشك فيه ، فللعمل هنا درجات والملحن او المغني هما اللذان يحملان صفة الميزة الفضلى بالنسبة لخادم البار فيه ، ونفس الأمر تقريباً بالنسبة للاطباء في المستشفيات وخاصة الجراحين .

الموظفون لدى الدولة

أما بالنسبة لموظفي الدولة فيجب ان تراعى في تعيين رواتبهم صفتهم الادارية وأهمية العاملين كيد عاملة في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية تجاه الموظفين المذكورين ، مع استثناء بعض وظائف ذات أهمية خاصة في صيانتها للنظام الاقتصادي الاجتماعي حماية لحقوق اليد العاملة في المجالات المذكورة وضمانا لبقية المنتجين خارج قطاعات الدولة ، كما تستوجب ضرورات كثيرة ضمان النواحي التالية على أقل تقدير فيما يتعلق بالوظيفة والموظفين :

- ان لايكون التوظيف على أساس استغلال حاجة الفرد الى العيش ، فهو عندها لن يعمل الا من أجل الراتب ، وسيضعف لديه الواجب الوظيفي الى حد كبير ، والذي يستمد قيمته من الدوافع الوطنية والاجتماعية .

- ان يؤمن الاجر للموظف حاجاته المادية من طعام وكساء وسكن وغيرها من الحاجات المادية الاساسية **ويؤمن له ايضاً** الحاجات المعنوية الاساسية والتي لاتقل أهميتها الاجتماعية والانسانية عن الحاجة المادية الآنفة الذكر (بل هي أهم منها حتما) تلك الحاجات المعنوية التي سنتكلم عنها فيما بعد .

وبصدد الكلام عن راتب الموظف نورد الاعتبارات الهامة التالية ، وهي أعتبارات ينطبق بعضها حتى العمال الزراعيين والصناعيين والتجاريين وجميع من يقومون بخدمات وأعمال بناءة في المجتمع :

- ان جعل تقديم الأجر على أساس الساعة تحتمه ضرورات كثيرة ، ويكفي كمبرر هام في اتباع هذه الطريقة هو تحقق العدالة الاجتماعية في توزيع المهمات وتكثير فرص العمل ،

وتخفيف الأثر العام لحالات البطالة ، أما بحذور المسؤولية العامة أو النهائية في نجاح المهمة التي يقوم بها أكثر من موظف فيمكن تلافيه بطرق ادارية ، علماً بأن استقرار التنظيم الاقتصادي والاجتماعي المحقق للعدالة الاجتماعية ، والإيمان بهذا التنظيم سيؤديان بالتالي الى تحلي الموظف (الفرد) بقيم ودوافع وظيفية واجتماعية ايجابية تكون ضمانات قوية لنجاح المهمات ذوات الصفات العامة ، يضاف الى ذلك وظائف معينة يمكن عدم اخضاعها الى هذه الطريقة بسبب مقتضياتها الخاصة ، اما بالنسبة لتحديد ساعات العمل القصوى لموظفي الدولة وللعمال وبل لجميع العاملين في مهمات بناءة في المجتمع فاننا نبدأ الكلام عنها كتمهيد عن الحاجة المعنوية الاساسية التي نوهنا عنها آنفاً :

– ان جعل الموظف يعمل طيلة نهاره أو أغلب ساعات اليوم الحساسة في شعوره ووعيه عن الحياة والوجود ، فيه استعباد كبير له ، وهو استعباد يعيشه اكثر الموظفين في بلاد كثيرة وخاصة بلادنا والسبب يتضح بسولة : فالموظف العربي بصورة خاصة مضطر ان يعمل كي يعيش فحسب ولا يعيش كي

يعمل بالمعنى العام للعمل الانساني ، فليست الغاية من الحياة ان تدور اجهزتنا الجسمية ، ليست الحياة ان نكدح طيلة النهار او أغلبه لنحصل في نهاية الشهر على حاجاتنا المادية فقط ، فهذا وضع تعيشه الغالبية العظمى من الموظفين العرب مع العلم ان اكثرية الموظفين لايحصلون على نصف حاجاتهم المادية الاساسية وبل على أقل من ذلك بسبب اعبائهم وأوضاعهم الاجتماعية الثقيلة والتي لم تعطها نظمنا قبل الثورات الاجتماعية الاقتصادية العربية حقها من الاهتمام والرعاية ، تلك الاعباء والاوضاع التي كان الاستقرار (النسبي) لاصحابها أفضل في ظل نظمنا التقليدية المعروفة من تاريخنا . ان لعمل الموظف في حرية منظمة وفي رغبة وفي أجر او راتب انسانيين وفي عدالة لتوزيع المهمات التي هى في جوهرها مهمات اجتماعية ، ان العمل على هذا الاساس هو من اكبر مقومات الاستقرار والتطور للفرد والمجتمع ، ونورد في هذا الصدد ايضاً ضرورة مراعاة طبيعة عمل الموظف في تقدير الأجر ومدى الارتباط الوظيفي ؛ فالعمل الفكري يمكن تأمينه بشيء من التسامح في واجب الثبات في مركز العمل لأن الارتباط الجسدي الثابت بالمركز يتلاءم مع العمل الفكري او الاداري ، وهكذا فانه يمكن عدم تخصيص

الموظفين الذين تستند أعمالهم على جهود فكرية او ادارية بمركز واحد وهذا اكثر ماينطبق على مدراء او رؤساء الدوائر ومن في حكمهم او على من هم أعلى منهم مراتب ، أي يمكن لأمثال هؤلاء ان يستلموا مهمات في اكثر من مؤسسة سواء أكانت رسمية او خاصة . وذلك حسب طاقاتهم الفكرية ، وان تطور النظم الادارية تثبت صلاح هذه الطريقة ، وهناك حقيقه تبدو ملموسة في هذا الصدد وهي ان المؤسسات تتناسب عكساً مع الاداريين والفكرين بالعدد وهي في النهاية ترتبط بشخص او اشخاص معدودين في الدولة الواحدة ، كل هذا مما يستوجب ان يكون راتب الموظف من هذه الفئة في مؤسسة واحدة أقل من راتب الموظف الذي يصرف في نفس المؤسسة مزيداً من الجهد البدني او المادي ان صح التعبير ، واذا ما أوردت فئة بعض الامثلة الواقعية على عدم انتظام العمل في المؤسسات العديدة التي يديرها شخص واحد فالسبب ليس من الطريقة بل من أحد أمرين غالباً : ١ - نقص مؤهلات المدير ٢ - ان الادارة العليا مشوبة غير صافية باختلاطها بأعمال أخرى خارجة عن اختصاص الادارة ويستلزم اسنادها الى موظفين آخرين ، وعليه فانه بالأخذ بهذه الطريقة في العمل يتناسب الراتب في

المؤسسة الواحدة طرداً مع أزدياد الجهد البدني ونقصه في العمل الفكري ثم ان هذه الطريقة بالعمل انما تمليها الاعتبارات والضرورات التي سلف بيانها والتي تتعلق بتقدير الجهد البدني واليد العاملة اجمالاً ؛ بان يكون الراتب مؤمناً للحاجات المادية والمعنوية الاساسية ، وايضاً مايتعلق بانتقاء العمل في حرية منظمة والعمل فيه برغبة الى آخر ما هنالك من اعتبارات وضرورات مما سلف بيان أهميتها . ولا شك انه يجب ان يراعى بالنسبة للفكرين والاداريين من الموظفين عدم وجود مصلحة شخصية لهم يمكنهم تحقيقها عن طريق استغلال حقهم بالعمل في اكثر من مؤسسة ، عامة كانت او خاصة ، وهذا يرد مثلاً فيما اذا كان الموظف الفكري يقوم بعمل خاص ويمكنه استغلال عمله في المؤسسة التي كلف بادارتها او الاشراف عليها ، ثم هناك محذور عدم انتظام العمل بسبب تكليف المدير بادارة اكثر من مؤسسة ، وهذا يمكن تلافيه بوسائل ادارية ومؤيدات قانونية صارمة . والخلاصة ان الموظف كفرد في المجتمع يجب ان يشعر في قرارة نفسه انه يملك حرية كبيرة في انتقاء أعماله وتحديد ساعات عمله ، وان من أكبر العيوب ان يحس نفسه مقيداً من رقبته بسلاسل رهيبة من القيود القانونية الوظيفية وانه يجر عن

طريق استغلال حاجته الى العيش للارتباط في وظيفة وللرضوخ الى ان يعمل أغلب ساعات النهار ، وتنهدر أمامه بالتالي باقي ساعاته ، بل ان تنهدر بهذا الوضع جواهر حياته ، قيماً تافهة ، فينقاد ويعمل في اذلال وحشي من أجل ان لايموت ومن أجل ان تدور اجهزته الجسمية وان يتمسك فقط بأهداب الامل العميق بانه سيتحرر يوماً من هذه العبودية الرهيبة .

والحقيقه أن الموظف العربي بصورة عامة قبل ثوراتنا الاجتماعية كما سبق البيان في موضع آخر انما يعتبر أنه يعمل لخدمة وحماية الرأسماليين الاحتكاريين ، فالتشريعات والنظم كلها هي من صنع أيديهم ، فالموظف يمكن أن يعتبر نفسه قبل هذه الثورات انه خادم ، انه عبد لهذه الرأسمالية الطاغية المتمركزة في قواعدها وحصونها الاقتصادية والاجتماعية ، وينطبق هذا الوضع على أكثرية الشعب الذي يشغل الموظفون نسبة كبيرة منهم والذين يعمل جلهم من أجل أن لا يموتوا متمسكين بأمل التحرر والعيش في كرامة وانسانية ، العيش بأعمال يرغبون الأنتماء اليها حسب ميولهم واستعداداتهم ، يختارونها بحرية ملائمة منتظمة ، كي يحسوا وهم يعملون أنهم لا يأخذون

(علفاً) بل تقديراً انسانياً . أما بالنسبة للمشاريع الحكومية القائمة على التعهدات عامة فان تعيين الدخول فيها يكون على أساس الأفضلية المبينة في كلامنا عن العمل في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية ، وبالنسب المحددة للعامل والمهندس والإداري ويضمن تنفيذ التوزيع على هذا الأساس عن طريق التشريع ، ولا ضرورة لبيان تحقق العدالة في توزيع الدخول بهذه المشاريع على هذه الصورة لأن العامل يثبت دخله ويتحدد بسبب طبيعة عمله الذي هو بدني ، بينما المتعهد فانه يمكنه أن يستمد دخولا من عدة جهات بقيامه بعدة مشاريع ، وهذا ما لا يتسنى للعامل البدني بسبب طبيعة عمله . ومن **الضروري** في هذا البيان **ذكر الاساس الذي يجدر أن يبنى عليه الاستثمار في المؤسسات ذات الصبغة المصرفية** ، نظراً لما ينتج عن عملها من آثار اقتصادية واجتماعية هامة وان العمل الاستثماري لهذه المؤسسات يجب أن يبنى على أنها ، تخدم العمل بالعمل فالنقد يمثل عملاً والوفر هو فائض عمل ، وبخلاصة فان الوفر النقدي هو عمل وهذا التقدير طبعاً مبنى على افتراض أن الدخول حاصلة على الأسس السليمة التي سلف ذكرها في هذا

البيان ، لأن الودائع هي فائض أعمال ، لذا فكل نقد لا يثبت أنه جمع عن عمل فهو نقد فاسد ، أنه قرينة بل دليل استغلال ، وعليه لا يجوز منحه مجالا جديداً للاستغلال فاستناداً الى هذا الأساس يمكن توجيه استثمار النقود توجيهاً اجتماعياً ، كما يمكن تقدير الفوائد لا على أساس الربا المعروف بل على أساس جديد يستمد صفته من مفهوم اجتماعي نبيل كما هو واضح آنفاً . كما يصبح بالامكان استناداً على هذه الأسس تحديد مقادير ما تسمى بالفوائد وتثبيتها في نهايات معينة يمليها ويحددها هذا الاعتبار الجديد للنقد ، وبهذا نجتث من الحياة الاجتماعية والاقتصادية جرثومة الربا ووباءه الأكال ، كما يمكن اعتماد هذا الأساس في شركات التأمين .

ان استطرادات ضرورية أجبرتني الى تأخير الكلام عن أهم الحاجات المعنوية للانسان ، والتي **يجب أن يضمنها** النظام الاجتماعي بقوانينه ، **وان ضمان هذه الحاجات المعنوية ذو علاقة وثيقة** وبل هو أساس هام **في تعيين الحد الاقصى للعمل اليومي** ، سواء للموظفين أو العمال أو أي فرد يعمل عملاً بناء في المجتمع ، ونعود لنبين في هذا الصدد : ان الانسان لا

يعمل ليعيش بل يعيش ليعمل بالمعنى العام للعمل الانساني ، وبتعبير اخر أن الانسان جزء مقدس ضمن كل مقدس فالرسالة الانسانية تستمد أجزاءها ومنابعها الأولى من الانسان الفرد إذ يصب كل منهم امكانياته المادية والمعنوية بوعي وتسام في المحيط غير المحدود ، المحيط الأوسع والأشمل للوجود المادي وغير المادي للانسان والانسانية ، فكل انسان يحس احساساً قوياً أنه مرتبط وذو علاقة وثيقة بنواحي وكيانات مادية وروحية متميزة لحد ما ، ولا مجال لاهمالها ، ومنها تتحقق أغلب حاجاته المادية والمعنوية ، وعن طريقها يحس ويأمل أن يحيا ويعيش في وضعه الذي يستحقه ، والذي يؤدي به الى طريق السلام الروحي والاطمئنان الأكمل ، الاطمئنان الأسمى والأعمق . وهذه النواحي أقرب ما تكون الى **مجالات** أساسية لحياة الانسان ، وعلى اعتبارها يجب أن يجري تحديد الساعات القصوى للعمل بالنسبة لجميع الأشخاص العاملين ، سواء أكان موظفاً أو عاملاً يدوياً أو أي شخص يشترك بعمل ايجابي في بناء مجتمعه ، ونوجز الكلام عن هذه **المجالات أو الضمانات** ان صح التعبير فيما يلي :

- أن يكون للفرد العامل بعمل ايجابي وقت كاف ومناسب للراحة هي طبعاً غير الراحة الخاصة بتناول طعامه كما هو مألوف في قطاعاتنا فهي راحة تستوجبها ضرورات كثيرة تمليها الآثار الايجابية الاكيدة التي تعود على المهات الاجتماعية بانواعها ولا مجال لسردها في هذا البيان .

- أن يكون له وقت كاف يتأمل فيه حياته كعنصر اقتصادي ضمن الكيان الاقتصادي العام الذي هو جزء منه ، ليتمكن بهذا التأمل التعرف على مكانه فيه ، ويكون له مجال لكشف امكانياته الواقعية والممكنة التحقيق في نطاقه ، ليتمكن بالتالي من وضع التصميم الافضل لحياته الاقتصادية .

- تأمين وقت ومجال كافيين له ليكسب بواسطتهما خبرات علمية وعملية تساعده على تحقيق تصميمه الآنف الذكر او بالاحرى تصمياته الفضلى .

- ان يكون له الوقت الكافي يتأمل فيه حياته ككيان اجتماعي ليكشف امكانياته الواقعية والممكنة التحقيق في هذا المجال ايضاً ، ويحدد مكانه الاجتماعي الذي يعيش فيه وبالتالي

ليجد دوره فيه ، وهذا يستلزم اعطاءه الوقت اللازم ليتمتع بالترفيه الاجتماعي ، وبمعنى أعم بالاندماج الاجتماعي ، الذي هو من أهم الضرورات الاجتماعيـة والانسانية ، وننضم الى حاجاته هذه ضرورة اعطائه الوقت الكافي ليحيا أسرويا بما لهذه الحياة من حقوق وما يترتب فيها من واجبات . **وتأمين** الوقت اللازم له ليختلي فيه الى الطبيعة ، ليؤمن بـذلك المجال الحقيقي لحياته الاصلية باعتباره جزءاً من الطبيعـة ، وكم من موظفين وعمال كادحين محرومون من هـذه الحاجة الجوهرية وخاصة في المدن الكبرى الصناعيـة والتجارية ، وكم من آثار لاشعورية عصبية وبصورة أعم كم من اثار اجتماعية سيئة تنتج عن عدم مراعاة هذه الحاجة الجوهرية .

ـ تأمين الوقت اللازم له ليختلي فيـه الى ماوراء الطبيعة ، وهي حاجة واضحـة للروح الانسانية ، وفي ذلك تحقيق لمجال معروف ومطلوب بقوة من الانسان في كل مراحـــله عبر الوجود ، ويدخل ضمن هـذا المجال العبادات والواجبات الدينية المختلفة . **ففي تحديد ساعات العمل يجب ان تراعى هـــذه الحقائق والنواحي الاساسية** في حياة الانسان وكل تغاض عنها

سيكون ذا أثر سلبي شديد تجاه الهدف البناء للحياة الاجتماعية والانسانية .

ان الحقوق المستمدة من هذه النواحي والمجالات الضرورية ، ما هي الا حقوقاً أساسية يستحقها الانسان بكل تأكيد ، وهي التي تتوقف عليها بصورة أولية تحقيق الانسان للغاية الانسانية من وجوده ، وهذا مايفرضه ايضاً شيء من نظرة مثالية للانسان فمن حقه وبل من الواجب عليه ان ينظر الى الامثل في حياته ، ولكن مع هذا فان للانسان حرية في هذه المجالات ولا تحد هذه الحرية الا الآداب العامة والاجتماعية والانسانية ، وهو يمكنه ان يتمتع بمجموع الاوقات المستحقة له من هذه النواحي والمجالات بحرية لاتحدها الا الآداب العامة الاجتماعية والانسانية الآنفة الذكر .

خـــاتمة

- اني اذ اكتفي بهذا الموجز عن المشكلة الاقتصادية الاجتماعية في هذه المجالات فاني اذكر مكرراً ان الدافع الى الايجاز كانت ثوراتنا الاجتماعية في مصر واليمن والعراق وسوريا، والتي تستند في اصلها الى اسباب عميقة، اجـتماعية واقتصاديه وثقافية وبعبارة جامعة تستند الى اسباب عامة تتركز وتتوضح بشكل عملي في ضعف الامـة العربية امـام مختلف المطـامع الدولية، هـذا الضعف الذي تشكل الاسـباب الاقتصادية الاجتماعية القسم الاكبر منه، لأن فوضى توزيع الدخول وسيطرة الرأسمالية المحتكرة واتصاف غالبية هـذه الفئة، فئة الرأسماليين الاحتكاريين الذين يعتبرون عنصراً ضئيلاً جـداً امام الطبقة العاملة من عمال زراعيين وصناعيين وتجاريين هذه الطبقة المحطمة المخلخلة اجتماعياً والتي هي في الحقيقة عماد الدولة وحياتها. ان اتصاف فئة الرأسماليين المذكورين بصفات بل بطبائع ان

صح التعبير ، بطبائع انانية مادية تهون امامهم من اجلها كل القيم الاخرى النبيلة وكل مقدسات الحياة الاجتماعية والانسانية ، من وطنية ودينية ، ان اتصافها بذلك وسيرها في الحياة عملياً في حرية مطلقة دون اي تقييد اقتصادي لها يؤدي بل وأدى في بلاد كثيرة وخاصة بلادنا الى نتائج خطيرة في قوة الكيان المادي والمعنوي الذي تستند عليه الدولة ، هذه القوة التي هي وسيلتها الوحيدة لرد مطامع الدول الاخرى بالاضافة الى ان هذه القوة وسيلتها ايضاً في حفظ كرامتها وعزتها دولة ومجتمعاً وفرداً ، وأوضح الامثلة الواقعية على ذلك في حياتنا هي قضية فلسطين ، هذه القضية التي كان لضعفنا الاقتصادي ، والصناعي خاصة ، الأثر المؤسف في حربنا من أجلها والذي أدى إلى اغتصابها منا اغتصاباً ما كان يمكن ليهود العالم أن يحققوه لولا الدعم الاقتصادي الكبير لها من دول اقتصادية كبرى معروفة ، هذا من جهة ، وضعفنا الاقتصادي والاجتماعي بصورة خاصة من جهة اخرى . هذا بصرف النظر عن الضعف الناتج من حالة التجزئة التي نعيش فيها والتي للفوضى الاقتصادية والروح الاحتكارية أسباباً متأصلة عميقة فيها . واني اذ أقول

بصرف النظر عن حالة التجزئة فاني أعني ان دولة عربية واحدة تحت ذات نظام معين محقق للعدالة الاجتماعية يمكنها أن تسحق اسرائيل بكل سهولة . هذا مع الاشارة بأن النظام الاقتصادي المحقق للعدالة الاجتماعية هو من اكبر الدعامات الخلقية للمجتمع والفرد .

لقد اقتصرت في اكثر كلامي على الناحية الاجتماعية ، لأن القواعد المتينة التي تصون الحقوق الاقتصادية وذات الآثار الاجتماعية هي من أهم الدعامات في وحدة الامة المتجزئة ، فلذا فان هدفين أساسيين لابد من السير باهتمام نحوهما وهما **وحدة القواعد** الاقتصادية والاجتماعية مع محاولة ازالة الاختلافات المحلية بأفضل وأقصر الطرق الممكنة **ووحدة نظام** الحكم الضامن للوحدة الاقتصادية والاجتماعية السالفة الذكر ، لذا فاني لم أتحدث عن الناحية السياسية لكونها وسيلة وليست غاية ، وهي لاتعتبر عقبة كبيرة من أجل بقاء أمة وخلودها وتحقيق رسالتها مادامت القواعد الاساسية ذات المساس الاول بحياة الافراد سليمة مضمونة ، وان وحدة الامة المتجزئة شرط أساسي لحماية هذه القواعد من الانتهازيين وخاصة من الرأسماليين الاحتكاريين الذين

يتخذون من دويلات الامة المتجزئة مراكز هجومية وأوكار مؤامرات لتقويض هذه القواعد ، لأن المشاكل الكبرى ، والمشاكل الاقتصادية الاجتماعية هي في الطليعة بينها ، ويمكن ان تكون مجال انتهاز ونفوذ لكل اناني من اولئك الانانيين الذين نجدهم غالباً في فئات ذات ثروات طائلة جمعت عن طريق الفوضى الاقتصادية ، هذه الفئات التي تسعى بكل الوسائط لعرقلة كل سير نحو العدالة الاجتماعية ، ولا يهمها تحقيق ذلك حتى لو كان على حساب أقدس القيم ، فلا وحدة قومية ولا حرمات دينية ، ولا مقدسات ولا مبادىء ، يمكن ان تقف أمامها ، فالمال والثروة هما كل شيء لديها ، وانها تبرر كل الوسائط وتسبغ الشرف على كل الغايات في سبيل ثرواتها .

أقول هذا مع مراعاة استثناءات ضئيلة حتى انها تخدع نفسها الى درجة انها تحتال على إلهها الذي تعبده وبل تخدع حالها ، وتقنع نفسها بخداعها المذكور بمنطقها الخاص ، كل ذلك لارضاء ولاطفاء شهواتها المادية التي أصبحت تسري في دمائها في نشوة غامرة ، نعم انها لاتتورع عن ان تحتال وتغش في مختلف الحالات وتتقنع بكل قناع شريف او غير شريف مادام

يؤدي بها الامر الى السطوة والسيطرة على ما أمكن من القوى المادية التي تريح أنانياتها ، وتطفىء شهواتها المتمادية ، وان أدوات الانتاج وخاصة الاراضي الزراعية والآلات في المصانع وكافة الوسائل الاستثمارية في القطاعات التجارية والنقدية وغيرها من القطاعات الاقتصادية والاستثمارية ، ما هي الا قوى مادية هائلة تغري اصحاب الانانيات والشهوات ، - وما اكثرهم وأشد خطرهم - وتسيطر على كل أفكارهم ومشاعرهم بحيث تصبح كل قدرة مادية او معنوية لديهم اسلحة فعالة لتحقيق شهواتهم المتمادية وارضاء أنانياتهم المتزايدة انحصاراً وتركيزاً .

فلذا فان وحدة تجمع عناصر كادحة مضمونة الحقوق ، تؤدي بالتالي الى أوضاع جديدة وفي شروط أفضل انما هي ضرورة ماسة لاعتبارات كثيرة ، فهذا الاتحاد الجديد سيجمع قوى جديدة في شكل جديد يمكنها ان تعمل في شروط أفضل وأجدى . وهذا مما يستوجب تنظيمات جديدة ترافق وحدة الامة بحيث تضمن هذه التنظيمات عدم نفوذ الانتهازيين والرأسماليين الاحتكاريين والشعوبيين والشيوعيين عن طريق كل خطأ محتمل او هنة لابد من حدوثها في التشكيل الاقتصادي الاجتماعي

الجديد للامة السائرة الى الوحدة وهي في حالة تجزئه .

ان المبادىء التي سلف بيانها لايضمن نفاذها وحمايتها واستقرارها الا بتأمين أوضاع وحالات معينة واتخاذ تنظيمات أولية على الاقل ، وأهم مايرد في هذا الصدد :

١ - يجب ان يجري توزيع الدخول - النقد - باشراف الدولة او عن طريقها ، وقد يستلزم ذلك اصدارها لصكوك خاصة وتستعمل فقط لتقدير قيمة الانتاج ، وتحول هذه الصكوك لنقد عام يمكن الحصول بموجبه على المواد والحاجات الاستهلاكية في الحياة العامة ، ويكون تحويل الصكوك الى نقود عن طريق الدولة او عن طريق مصارف تحت اشرافها في هذا الخصوص ، ولتوضيح ذلك يمكن ايراد مثال عن ذلك في التجارة :

يستلم رب العمل او ممثل عن الدولة في المحل التجاري صكوكاً مهورة برمز خاص بعمال المحل التجاري ، وليكن الرمز تسهيلاً لايضاح المثال وامكانية ضمان الطريقة التي نحن بصددها ، ليكن (بصمات أصابع عمال المتجر) مطبوعة بحجم مكبر على بطاقة (صك) فبعد ان يعين الزبون أي

المستهلك البضاعة التي سيشتريها وهي مسعرة عن طريق اللجان التي سلف الكلام عنها ، يسلم الثمن وهو نقد عادي الى مدير المحل التجاري او لممثل الدولة في المحل ومن المستحسن ان يكون للمدير نفسه ، هذا بعد اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان عدم الغش والاحتيال ، ويستلم المستهلك بدلاً عن النقد صكاً من الصكوك الخاصة بعمال المحل ، ثم يذهب المستهلك الى العامل التجاري ويسلمه الصك الذي أخذه من رب العمل او ممثل الدولة وفي نهاية كل يوم او اسبوع او في مدد معينة يقوم العامل بتسليم هذه الصكوك للدولة ، كما ان رب العمل او ممثل الدولة يقدم اثمان المبيعات لاحدى المصارف ولا مجال لسرد المنافع الاقتصادية الكبيرة التي يمكن ان تنتج عن هذه الطريقة في توزيع الدخل . وفي نهاية الشهر مثلاً يتم توزيع الدخول حسب النسب الخاصة لكل فئة سواء عن طريق المصارف التي تشرف عليها الدولة ـ الاشراف فيما يتعلق بتوزيع الدخول فقط ـ او عن طريق الدولة مباشرة ، ويجب ضمان التوزيع على النحو السالف الذكر بتشريعات صارمة تلافياً للاحتيال والغش والتواطؤ.

٢ ـ لابد ضماناً لحقوق العاملين في كافة القطاعات من

تشكيل نقابات لهم وهي على نوعين ، نقابات مهنية ضيقة خاصة بالمهنة ، ونقابات عامة تعمل كلها على حماية حقوقها وخاصة اليد العاملة لأن اتحادها في نقابات شرط أساسي لحماية حقوقها .

٣ ـ ثم ان النظام البرلماني شرط أساسي لتطوير الفرد والمجتمع ، ولا يكون النظام البرلماني مساعداً على تحقيق هذه الغاية الا اذا كان التمثيل فيه **على أساس الفعاليات** وهذا يتم عن طريق النقابات ، وان التمثيل البرلماني والنيابي على السمعة العامة للمرشحين ماهو الا فوضى ومنفذ كبير للانتهازيين والأدعياء والوصوليين وانه من الممكن تأليف نقابات أو مؤسسات ذات صفة نقابية حتى للشعراء والفنانين ولكل فعالية اجتماعية وحضارية ، فيكون البرلمان المنتخب على هذا الأساس جامعاً لكل الفعاليات المادية والمعنوية وبحيث يكون التمثيل مطابقاً لواقع المجتمع الى حد كبير وحاوياً على الامكانيات اللازمة لتطويره وتكامله ، كما يمكن للمهن والفعاليات المتفرقة أن تنضم في نقابة مستقلة بالاضافة لانضمامها للنقابة العامة .

٤ ـ كما يجب فتح المعاهد النقابية وتخريج القادة والزعماء النقابيين ، وخاصة بالنسبة للعمال والفلاحين وذلك لتزويدهم

بكافة المعلومات التي تساعدهم للوقوف أمام محاولات التسلط على حقوقهم الاساسية واستغلال قدراتهم وحيوانهم ، وهـذه المعاهد من الشروط الأولية لضمان حقوق الطبقة العاملة .

٥ – ثم ان العلم يجب ان يكون مجاناً في جميع مراحله لأنه أصبح وسيلة هامة من أجل الحياة والبقاء وأصبح دوره لا يقل قيمة عن المـاء والهواء والغذاء لأن الجهل ضعف والعلم قوة ولا شك في ذلك ، ولقد أصبحت متطلبات الحصول على العلم كبيرة فلا يمكن أن يتداركها الأفراد ، وهو بالإضافة لهذا ذخيرة عامة متكونة عـبر القرون فاصبحت بهذا ملكاً للجميع ولا يجوز حرمان أحـد منها عن طريق جعل الحصول عليها بالمال ، فجعل الحصول على العلم مجاناً منفذ لكل انسان للخروج من وضع ضيق الى وضع أفضل مهما كان الوضـع الاجتماعي أو الاقتصادي أو التكوين النفسي أو الطبيعي لطالبه ، مع مراعاة تطبيق النظم الحديثة بالنسبة للتكوينات النفسية والطبقية لطالبي العـلم وتسهيل كافـة الصعوبات بقدر الامـكان أمام جميع الطبقات ولكافة الأعمار سواء أكان طالب العلم صغيراً أم كبيراً عاملًا أو موظفاً لأن العلم أصبح كما

سلف بيانه بمثابة الهواء والماء أي كعنصر أساسي من عناصر الحياة بحيث أصبحت له قيمة مـــادية بالاضافة لقيمته المعنوية التقليدية ، وبالاضافة لما ذكر يجب مراعاة حالات وأوضاع معينة ، فتحقيق الاشتراكية عن طريق توزيع الأعباء الثقيلة واجب جوهري يستند الى مبررات منطقية واجتماعية وانسانية في كل الامور والمشاكل ذات الصفة العامة والتي تتطلب حشداً لامكانيات اجتماعية عامة لا يتمكن الافراد لوحدهم تأمينها ، كما هو الامر تجاه الأمراض والآفات وهي التي تتطلب اموالاً باهظة قد لا يتمكن الصمود امام بعضها أغنى الاشخاص فلذا لا بد من التنظيمات الاشتراكية في الأمور والمصاعب ذات الصفة العامة المتطلبة لحشود اجتماعية في الامكانيات ، ويكون ذلك عن طريق توزيع الأعباء على جميع افراد المجتمع .

وكمثال عن الطب : توزيع بطاقات طبية موحدة على جميع أفراد الشعب بقيم زهيدة جداً يشتريها الجميع بسعر واحد او بفروق بسيطة حين الضرورة ، ويصنف الاطباء تصنيفات عادلة استناداً الى تواريخ تخرجهم ، وبحوثهم ، ودراساتهم الى آخر ما هنالك من القـــيم العلمية الثابتة بوثائق وادلة ، ويترك للمريض

اختيار الطبيب الذي يريده ، فيعالجه ويأخذ الطبيب أجره المحدد بالتصنيف عن طريق الدولة بابداله البطاقات التي استلمها من المرضى ، فمثل هذه الطريقة تحفظ حق الطبيب بالاضافة لتحقيق عداله اجتماعية بالنسبة للافراد عن طريق الدولة ، ويجدر الانتباه هنا الى ضرورة تلافي احتمالات التواطؤ والغش والاحتيال ويكون ذلك عن طريق تنظيمات وتشريعات مع فرض عقوبات صارمة لكل تواطؤ يثبت فى هذا الصدد ، ويمكن اتباع طريقة البطاقات هذه في بيع الادوية أيضاً ، مع جعل البيع من حق القطاع الخاص كما يمكن اتباع طريقة البطاقات المذكورة في مجالات اجتماعية كثيرة حتى في المصاعب التي يتعرض لها الافراد بسبب معاملاتهم وعلاقاتهم العامة في بيئاتهم والتي تعرضهم لمصاعب تستدعي جهوداً كبيرة قد يصعب على الفرد تأمين نفقاتها ، وكمثال على ذلك تكاليف المحامين في الجرائم المعقدة أو الكبيرة التي يقترفها الافراد وتكون لها – وهي غالباً كذلك – اسباب اجتماعية عميقة ، تكون من بين الدوافع الكبيرة لاقتراف الجريمة ، كما قد تقتضي جرائم دراسات قانونية كثيرة ذات نفقات باهظة ، فلذا يمكن تطبيق طريقة

البطاقات في المحاماه أيضاً . كما يجب تحقيق الاشتراكية عن طويق توزيع الاعباء الثقيلة في الملمات والمصاعب العامة أو حالات معيشية معينة أصبحت تقتضي رعاية خاصة ومساهمات جماعية تستوجبها مبررات اجتماعية ومادية وانسانية ، وكمثال عن الحالات المعيشية المذكورة حالات العجز عن العمل بسبب الشيخوخة أو بغيرها من الاسباب القاهرة فان مبررات مادية واجتماعية وانسانية توجب اتباع تنظيمات اشتراكية تساعد الفرد في مثل هذه الحالات كي يحيا كريماً مطمئناً على حياته ، فهناك على الاقل مبرر مادي يستند على فكرة المبادلة ، فالمجتمع كان استغله كعضو عامل وكلبنة اساسية في بنائه الكبير فاستفاد منه واستغل امكانياته في ايام شبابه فلا يجوز نبذه في عجزه ، وفي وضع اصبح فيه غير قادر على الكسب والعيش ومقاومة مصاعب الحياة ، **ان نبذ الانسان في مثل هذه** الاوضاع والحالات هو من اكبر اسباب طغيان الأنانية واستبداد الخوف على الفرد في مجتمعه من **فقدان الحاجات الضرورية للبقاء والحياة وبالتالي حدوث النتائج الاجتماعية الرهيبة التي تحدثنا في اكثر من مكان عنها** ، ويكفي مبرر لاتباع

تنظيمات اشتراكية لمعالجة مثل هذه الاوضاع ، هو الحرمة الانسانية التي يملكها كل انسان في هذا العالم ، الانسان الذي تصبح ذخائره مع القرون ملكاً للعالم أجمع كما هو الامر في كثير من المخلفات الحضارية التي يستفيد باشكال كثيرة منها أي انسان في أي بلد كان . ان كل ما مر في هذا البيان من آراء ومباديء ، وبصورة عامة من تنظيمات اجتماعية اشتراكية ، **انما يتوقف تحقيقها ونجاحها على حفظ حقوق اليد العاملة** ، وخاصة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة حسب النسب المعينة في صدد الكلام عن حقوقها وتوزيع دخولها ، ان ما جاء في هذا البيان ممكن تحقيقه متى تم تأمين حقوق اليد العاملة المذكورة لأن هذه اليد هي العماد الاساسي الذي يحمل المجتمع ويغذي انوار الحضارة والرسالات ، ولولاها لما كانت حياة انسانية ولما كان هناك تطور او تقدم ، وبكلمة لما كانت هناك حضارة ورسالات .

النـــداء الاول :

واني بعد ان ذكرت بقدر الامكان في هذا البيان ما تقتضيه اوضاعنا ومشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية الجوهرية من تنظيمات ثورية انقـــلابية تحتمها ضرورات مختلفة من طبيعية واجتماعية واقتصادية وقومية وانسانية وغير ذلك من الضرورات والاعتبارات ، فاني اختم البيان موجهاً ندائي اولاً الى اليد الكريمة العاملة في حقول الزراعة والصناعة والتجارة ان تتحد في نقابات رصينة ، وان **لاتترك** اي منفذ للانتهازيين والراسماليين الانانيين والشيوعيين الدخـول بـين صفوفهم ، لضرب ثوراتنا الاجتماعية الاقتصادية التي هي ثورتهم في الاصل ، والتي أصبحت أملنا الكبير في سير طبيعي واضح نحو أهدافنا العزيزة في الوحدة والحرية والاشتراكية ، واني أوجـه ندائي اولاً لهذه الطبقة لايماني بانها اكثر الطبقات المهضومة في حقوقها ، ولأنها أفضل طبقات المجتمع وأهمها ، **ثم انني أوجه ندائي اليها راجياً اتحادها** ، لأن مقاومة الطبقة الرأسمالية المحتكرة ليست سهلة ، فدفاع هذه الطبقة وأعني الرأسمالية الاحتكارية قد يزداد مع الزمن ،

ويأخذ شكلاً من الدفاع المستميت ، وتستعمل طرقاً ووسائل قد لاتخطر على بال انسان يؤمن بالمثل والقيم الوطنية والانسانية ، ولأن قوة هذه الطبقة ليست داخلية فحسب بل خارجية ايضاً لأن الرأسماليين المحتكرين لاتجمعهم القيم الاجتماعية والانسانية بقدرما يجمعهم عالم المال الذي هو مثلهم الاعلى ، والذي هو في اعتبارهم سلاحهم الماضي في تحقيق أحلامهم وأمجادهم الخاصة بهم ، ثم ان ندائي الاول هذا الى الطبقة العاملة يدفعني اليه ، اعتقادي الكبير بانه لايمكن ان يقف أمام الطبقة الرأسمالية الآنفة الذكر الا صاحب الحق الصريح تجاهها والتي هي الطبقة العاملة ، ولا بد لهذه الطبقة لتتمكن من الوقوف أمام طغيان هذه الرأسمالية من اتحادها ، اتحاد عمالي فولاذي رصين لاتفل فيه اسلحة الرأسمالية الطاغية المختلفة من اغراءات كبيرة هائلة متنوعة ، بالاضافة لكل مايمكن تصوره من وسائل تتمكن من استعمالها لتشتيت القوى العمالية لتصل بعد ذلك الى غاياتها ، فتحقق انتصارها وتسيطر على حصونها وقواعدها الاجتماعية والاقتصادية العصورية التي تحمي منابع شهواتها وموارد أنانياتها الفردية والطبقية الطاغية .

ان هذه الرأسمالية تتقنع بكل الاقنعـــة لتحقيق غاياتها المذكورة وتتبع كل الاساليب في سبيلها ، واكثر ما تستند اليها في وسائلها هو استغلال القيم الخلقية والانسانية بكل مهارة مستندة الى ماتملكه من قيم مادية كبيرة وتكون من وسائلها في هـذا الاستغلال الاغراء بمسميات مختلفة ليست في حقيقتهـا الا رشوات ، تبديها باسم الصداقة او الحب او التقـدير او ... او ... ولا تتأخر عن عرض الاعطيـات المادية المذكورة مهما بهظت قيمتها ، لأنها تعرف ان ماتعطيه من محدود مهـما كثر وكبر سيوصلها الى المنابـع الاولى والموارد المعطاءة الدائمة ، ولأن الشعلة الدائمة لانتصارها واستقرارها سيكون وقودها الايدي العاملة نفسها في النهاية صاحبة الحق الاولى والمخاصمة الاولى لها .

لذا فان أهم واول خطوة يجب اتخاذها للوقوف أمام الطبقة الرأسمالية المذكورة ، هو اتحاد عمالي لايخرقه أغراء او خداع او سلاح من اسلحتها المتنوعة الفتاكة .

النـــداء الثاني :

وأوجه ندائي ثانياً الى الطبقة المثقفة الواعية ، المؤمنـة على الاقل بالعـــدالة الاجتماعية ، ان تقف في صف الطبقة العاملة وتسندها بكل ماتملك من وعي وثقافة ، وتجنـد كل قدرتها للكشف اولاً عن مناورات الرأسمالية الطاغية الانانية ، والرامية الى تصديع لصفوف العـمال ، والنيل من حقوقهم الاساسية ، ولاظهار اخطار الشيوعية وكشف نتائجهـــا المريعة على الحياة الفردية والاجتماعية والانسانية والروحية ثانياً . وعلى هذه الطبقة الواعية العربية ان تنشر دور العروبة في التـاريخ ، وتوضح لجميع الطبقات حقيقتها الانسانية الـتي تؤكدها أدلة تاريخية ووقائع حديثة ، وان توضح لكل انسان صفاتها الانسانية ، وبابها القومي المفتوح لكل العالم عن طريق تكوينهـا التاريخي الخاص بها ، وان تعمل هذه الطبقة المثقفة بايمان عميق على نشر تراثها الخالد ووجهها الحضاري المشرق عن طريق لغتها ، وان تدعو لهذه العروبة التي أصبحت تحمل في وجودها عصارة الحضارات

ولقاء الاديان ، بحيث أضحت لهذا العالم المفعم بالمآسي والمهدد بالدمار والفناء ، أضحت واسطة للدخول به الى رحاب سلام انساني جديد ، يمتد الى آفاق سماوية لا نهائيـــة . . . واني اتساءل بيني وبين نفسي هل من اعتبار يدعونا لغير ذلك ؟ فأجيب باعتقاد وايمان عميقين : لا . . . . فهي الحق ان تصبح كيانا ينهض سائراً من جديد ، متحداً متطوراً ، يفتح صدره للجميع ويحمل للعالم أجمع أديانه الاصيلة مع الاصول الفلسفية والانسانية وجواهر حضارته التي تعود في جلها الى هـذه الاصول ، اكثر ماتكون هذه العروبة في سيرها الانساني والروحي أمينة راعية كدين وحيد جديد تجاه كل من في الارض ممن لم يعرف بعد كيانها الجديد . . .

نداءان اخيران :

وأوجه اخيراً ندائين موجزين لاحاجة لتعليلـهما ، فالموجه اليهما يعرفان بكل تأكيد الحقائق التي تستندان اليها :

وأوجه أولهما للشيوعيين مهيباً بهم : (ان يتحرروا ويعودوا لانسانيتهم على الأقل) .

وأوجه ثانيهما للرأسماليين الانانيين المحتكرين بان يتخلوا عن

الانانية ويؤمنوا بضرورة اخوة الانسان للانسان ، وبأننا بالحب والتعاون لا بالاستئثار انما نحقق الطمأنينة ونأمن شـــر الحاجة والفناء ، وان يؤمنوا بأن المادة ليست الا وسيلة تافهة وضعيفة امام عالم الروح في الطبيعة كانت ، او في ماوراء الطبيعة ، هذا العالم الممتع الذي يجب ان يكون غاية مشتركة للكل لانه يسع الجميع في راحة وامان لا محدودين ، دون ان يكون في في العالم المذكور أي أثر للخوف من نقص او فقدان حاجـة او مرتع غريزة .

السعر ١٢٥ ق.س

INTERNATIONAL AFFAIRS

DS
38
.T5

FEB 28 1972

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU58103287
DS38 .T5
Bay an ishtir ak i